

المملكة المغربية


FONDS
D'EQUIPEMENT
COMMUNAL
صندوق التجهيز
الجماعي



التقرير المالي النصف سنوي

النصف الأول من سنة 2021

بنك التمويل المحلي



بنك مخصص للتنمية الترابية

صندوق التجهيز الجماعي : بنك الجماعات الترابية

أكثر من 60 سنة في خدمة تمويل التنمية الترابية

غداة الاستقلال، وفي نفس الوقت الذي شرعت فيه في إطلاق مسلسل للتنظيم المحلي، حرصت السلطات العمومية على وضع أدوات للمساهمة في تعبئة الموارد المالية الضرورية للتنمية الترابية.

وهكذا، تم إحداث صندوق التجهيز الجماعي، سنة 1959، كمؤسسة عمومية متخصصة في تمويل مشاريع تجهيز الجماعات الترابية. ومنذ أن أصبح مؤسسة أئتمان، سنة 1997، اندرج دور الصندوق في مسار متواصل من التدعيم والتجديد موازاة مع التطورات التي عرفها الاقتصاد المغربي والقطاع العمومي المحلي.

وبوصفه بنكا عموميا مختصا في تمويل التنمية الترابية، أصبح الصندوق المحاور المميز للجماعات الترابية، الذي يسهر على تيسير ولوجها للقرض لتمويل مشاريع البنية التحتية والتجهيزات المحلية.

وفي إطار مهمته، يعمل الصندوق على تقديم حلول تمويل تتلاءم مع حاجيات الجماعات الترابية لإنجاز مشاريع في قطاعات مختلفة تغطي جميع ميادين اختصاصها والتي تهدف إلى تحسين إطار عيش المواطن.

ويحرص الصندوق، من خلال دوره كفاعل استشاري في التنمية الترابية، على تطوير الخبرة التي تمكنه من الاستجابة، بفعالية، لمختلف تطلعات الجماعات الترابية في جميع مراحل إنجاز برامجها التنموية ومشاريعها الاستثمارية.

ومنذ إحداثه سنة 1959، ساهم الصندوق في التنمية الترابية من خلال:

- حوالي 60 مليار درهم من الالتزامات ؛
- حوالي 50 مليار درهم من السحوبات ؛
- تمويل حوالي 5600 مشروع.

الفهرس

5 أهم الأحداث

6 أهم الأرقام

7 نشاط القروض
إلى غاية 30 يونيو 2021

1. السحوبات
2. القروض الممنوحة والالتزامات
3. وضعية الالتمامات خارج الحصيلة

11 تمويل النشاط
إلى غاية 30 يونيو 2021

1. تطور الموارد
2. تطور التوظيفات

15 النتائج والمؤشرات المالية
إلى غاية 30 يونيو 2021

1. مؤشرات الاستغلال
2. الحصيلة
3. المعاملات القانونية
4. الإعلان المالي إلى غاية 30 يونيو 2021

أهم الأحداث

■ تعزيز مواكبة ودعم الجماعات الترابية من خلال الإستفادة من التجربة والمعارف التي راكمها الصندوق في مجال التنمية المحلية، وكذا التبوع عن قرب لوضعية تقدم المشاريع الممولة.

إستراتيجية التمويل

في إطار مواصلة إستراتيجيته المالية المنفتحة على التمويلات الدولية والتي تهدف إلى تنويع وديمومة مصادر التمويل، كثف الصندوق خلال السنوات الأخيرة التبادلات مع المؤسسات المالية للتنمية، من أجل وضع إتفاقيات تمويل جديدة، في سياق يتسم بإرتفاع هام في حجم طلبات القروض الموجهة للمؤسسة، ولا سيما في إطار تفعيل الجهوية المتقدمة.

وهكذا، وقع البنك، في مارس 2021، إتفاق قرض بقيمة 165 مليون دولار أمريكي مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، كما تعاقد في يوليو 2021 على خط إعتقاد جديد بمبلغ 200 مليون أورو مع الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD).

إستراتيجية إدماج الجوانب البيئية والإجتماعية

في إطار مهمته المتمثلة في تمويل التنمية الترابية، يواكب الصندوق الجماعات الترابية لبلوغ الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة في أبعادها الإقتصادية والبيئية والإجتماعية على المستوى المحلي.

ووعيا منه بتطور نظامه البيئي، والسياسات العمومية والرغبة في زيادة تدخله في تمويل مشاريع مستدامة على المستوى الإقتصادي والبيئي والإجتماعي، التزم الصندوق بإعادة تأهيل ممارسات تدبير المخاطر وأثارها البيئية والإجتماعية على المشاريع التي يمولها من خلال وضع نظام تدبير بيئي وإجتماعي.

وسيسمح وضع نظام تدبير بيئي وإجتماعي، والذي يوجد حاليا، في مرحلة متقدمة، بتمكين الصندوق من التأكد من أن المشاريع التي يمولها سيتم إنجازها وإستغلالها طبقا للقوانين الوطنية المعمول بها مع ضمان تئمين الأثار الإيجابية على المستوى الترابي.

ومن خلال هذا النظام، سيتوفر الصندوق، على المدى القصير، على العناصر التالية :

- سياسة حفاظ بيئية وإجتماعية ؛
- مساطر التقييم البيئي والإجتماعي، تتطابق مع القوانين الوطنية ومعايير مانحي الأموال الدوليين ؛
- مخطط تكوين حول إستعمال المساطر والأدوات البيئية والإجتماعية ؛
- مخطط تواصل موجه للأطراف المشاركة في وضع نظام تدبير بيئي وإجتماعي للصندوق، وسياسته في هذا المجال.

وعلى مستوى الإنجازات، فقد تم الإنتهاء من إعداد المرحلتين الأولى والثانية المتعلقة على التوالي بإعداد السياسة البيئية والإجتماعية للصندوق وإعداد المساطر وأدوات التقييم البيئية والإجتماعية للمشاريع.

وإلى حد اليوم، لا يزال الصندوق في طور إرساء نموذج للتقييم البيئي والإجتماعي من خلال تطبيقه على مشاريع ممولة سنة 2021. والهدف من ذلك إختبار مدى عمليانية نظام التدبير البيئي والإجتماعي الذي تم تطويره، بغية التوصل إلى التعديلات الملأئمة قبل نشره.

وسيتم في المدى القريب، إنهاء المراحل الأخرى المتعلقة بالتكوين وتتبع وضع نظام تدبير بيئي وإجتماعي وخطة التواصل الموجهة للأطراف المشاركة.

في سياق ما يزال متأثرا بتداعيات الأزمة الصحية المرتبطة بوباء كوفيد-19، واصل صندوق التجهيز الجماعي، خلال النصف الأول من سنة 2021، بذل جميع الجهود الضرورية من أجل التمكن من تلبية حاجيات الجماعات الترابية ومواكبتها في إنجاز مشاريعها التنموية على مستوى المملكة. ولتحقيق ذلك، أطلق الصندوق، منذ بداية الأزمة الصحية، مخططه لمواصلة النشاط وحرص على تفعيل أشغال لجنة تدبير الأزمات، بهدف أولوي يتمثل في ضمان السلامة الصحية لموظفيه، مع الحفاظ على مواصلة نشاط البنك وقدراته العمليانية.

وبرسم النصف الأول من سنة 2021، بلغت السحوبات 1,3 مليار درهم، مسجلة إرتفاعا طفيفا مقارنة مع النصف الأول من سنة 2020. ومن خلال هذه السحوبات، ساهم الصندوق، بشكل أساسي، في تمويل المشاريع المتعلقة بإنجاز البنيات التحتية الطرقية وكذلك تفعيل برامج إعادة تأهيل المدن والتنمية الحضرية، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز البنيات التحتية الأساسية، وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز وتحسين العرض المتعلق بالتجهيزات الإجتماعية والثقافية والرياضية.

من جهته، بلغ حجم الإلتزامات، برسم النصف الأول من سنة 2021، ما قدره 1,5 مليار درهم، وهو أقل كثافة من الحجم المسجل برسم النصف الأول من سنة 2020 الذي بلغ 1,8 مليار درهم.

من جهة أخرى، واصل الصندوق خلال النصف الأول من سنة 2021، تنفيذ مشاريعه المهيكلة.

إستراتيجية التحول الرقمي

في سياق يتميز بتسريع الديناميكية الوطنية للرقمنة وأهمية الرهانات المرتبطة باستخدام التكنولوجيات كرافعة أساسية لتحسين جودة الخدمات المقدمة، شرع الصندوق سنة 2021، في تنفيذ برنامج التحول الرقمي على إثر الانتهاء من الدراسة التي تم إطلاقها سنة 2020، والمتعلقة بإعداد إستراتيجية التحول الرقمي على المدى المتوسط. وهكذا، بادر الصندوق إلى تهيئ وضع هيئات حكامه البرنامج، وفق أفضل الممارسات الموصى بها في إطار الدراسة المذكورة.

بالفعل، فقد مكنت هذه الدراسة التي تندرج ضمن منهجية التحسين المستمر للصندوق، من تحديد رؤيته الرقمية كمؤسسة تضع مواردها الرقمية في خدمة الجماعات الترابية، بهدف تئمين الخدمات المقدمة لها وتحسين تجربة الزبون في العصر الرقمي. وترتكز هذه الرؤية المبتكرة على الأهداف الإستراتيجية التالية:

- ضمان جودة وفعالية الخدمة المقدمة للجماعات الترابية ؛
- تئمين رأسمال بيانات الصندوق ؛
- تحويل تجربة المستعمل لدى المستخدمين.

وهكذا، ستمكن رقمنة الخدمات المحددة على وجه الخصوص من :

- عصنة وتجريد جميع التدفقات والخدمات المقدمة للجماعات الترابية من الطابع المادي، مما سيمكن من تحقيق ربح على مستوى تبسيط المساطر والتتبوع والسرعة في معالجة ملفات القروض وطلبات السحب ؛
- التحديد الإستباقي لحاجيات تمويل ومواكبة الجماعات الترابية وعرض منتوجات وخدمات أكثر ملائمة، من خلال وضع عبر الأنترنت لمحرك توصية لمنتوجات وخدمات فعالة ؛
- تقديم مسار زبون مبسط للإستعمال من خلال مكتب أمامي رقمي للخدمات غني ومتطور ينسجم مع الإستراتيجيات الرقمية للفاعلين في منظومة التنمية المحلية ؛

مؤشرات النشاط



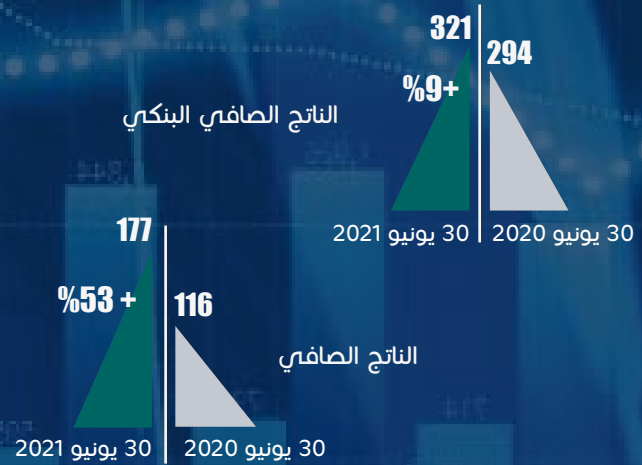
برسم النصف الأول من سنة 2021، بلغت السحوبات 1,3 مليار درهم، مسجلة ارتفاعاً طفيفاً مقارنة مع النصف الأول من سنة 2020. ومن خلال هذه السحوبات، ساهم الصندوق، بالخصوص، في تمويل المشاريع المتعلقة بإنجاز البنيات التحتية الطرقية وكذلك تفعيل برامج إعادة تأهيل المدن والتنمية الحضرية، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز البنيات التحتية الأساسية، وإعادة هيكلة الأحياء التي تعاني من ضعف التجهيزات وتحسين العرض المتعلق بالتجهيزات الاجتماعية والثقافية والرياضية.

بلغت الحقوق على الزبناء في 30 يونيو 2021 أكثر من 25 مليار درهم مسجلة ارتفاعاً بلغت نسبته 8% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. وبفضل تفعيل الهوية المتقدمة والتي عززت إختصاصات وإمكانات الجماعات الترابية فقد سجل حجم حقوق البنك على المجالس الجهوية ارتفاعاً متواصلاً. حيث إنتقل من 9% عند متم سنة 2015 إلى 21% في متم سنة 2018 ليصل إلى 30% في 30 يونيو 2021.

مؤشرات النتائج

سجل الناتج الصافي البنكي ارتفاعاً بنسبة 9% في 30 يونيو 2021 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 ليلبلغ 321 مليون درهم بفضل جودة حقبة البنك إلى حد الآن.

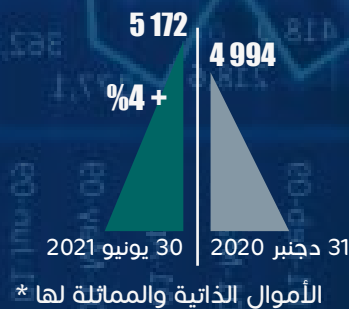
الناتج الصافي البنكي



بلغ الناتج الصافي، برسم النصف الأول من سنة 2021، ما قدره 177 مليون درهم مسجلاً ارتفاعاً مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020. ولكن من الأجر مقارنة هذا الناتج الصافي، بالمستويات المسجلة قبل سياق الجائحة، بإعتبار أن الناتج الصافي، برسم النصف الأول من سنة 2020، تميز بإحتساب 50% من مساهمة الصندوق لفائدة الصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد-19، والتي بلغت 50 مليون درهم.

مؤشرات الحصيلة

مواصلة تعزيز القاعدة المالية للبنك بفضل التحسين المتواصل للأموال الذاتية مما يمكنه من مواكبة الحاجيات المتزايدة للجماعات الترابية.



(* بما في ذلك قرض سندي بمبلغ مليار درهم).

مؤشرات المخاطر

مواصلة تحسين نوع مخاطر الصندوق من خلال تحقيق مستوى معدل حقوق معلقة الأداء شبه منعدم، بفضل التحكم في مخاطر الطرف المقابل على الخصوص.



معدل الحقوق المعلقة الأداء

نشاط القروض إلى غاية 30 يونيو 2021

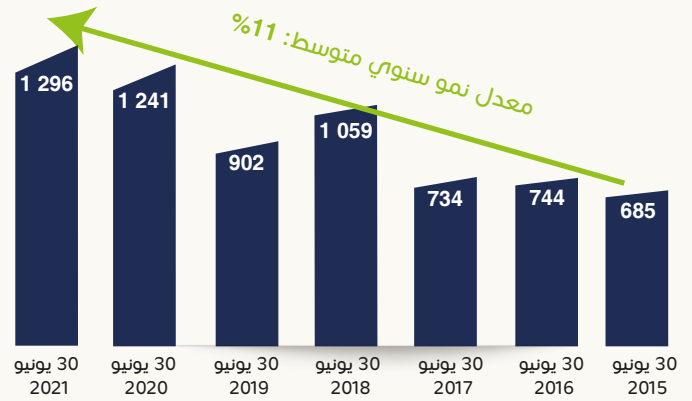
1. السحوبات

برسم النصف الأول من سنة 2021 بلغ حجم السحوبات 1 296 مليون درهم، مسجلا إرتفاعا طفيفا بنسبة 4% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020، وذلك بالرغم من سياق الجائحة الذي أثر على وثيرة إنجاز المشاريع ووثيرة سحب الأموال. ويؤكد تحليل تطور السحوبات برسم النصف الأول لسنوات الفترة الممتدة ما بين 2015 و2021، تغير السلم على مستوى تمويلات البنك لفائدة القطاع العمومي المحلي. بالفعل، وبمعدل نمو سنوي متوسط يتجاوز 11%، تضاعف حجم السحوبات تقريبا حيث إنتقلت من 685 مليون درهم، في 30 يونيو 2015 إلى ما يناهز 1,3 مليار درهم، في 30 يونيو 2021.

تطور السحوبات في 30 يونيو ما بين 2015 و2021 (بملايين الدراهم)

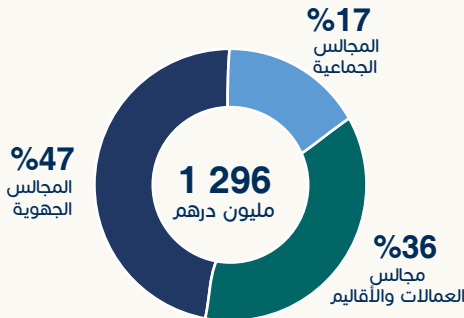
من خلال هذه السحوبات، ساهم الصندوق، في تمويل 78 مشروع لفائدة مختلف فئات الجماعات الترابية مع تغطية العديد من القطاعات، خصوصا تلك المتعلقة بمشاريع البنية التحتية والبنية الفوقية في الوسطين الحضري والقروي.

تأكيد تغيير السلم على مستوى تمويلات البنك لفائدة القطاع العمومي المحلي



توزيع السحوبات حسب صنف المقترض

يوضح الرسم البياني التالي توزيع السحوبات حسب صنف المقترض إلى غاية 30 يونيو 2021 :



الجماعات الترابية	30 يونيو 2021	30 يونيو 2020	30 يونيو 2019
	بملايين الدراهم ب%	بملايين الدراهم ب%	بملايين الدراهم ب%
المجالس الجماعية	217 17%	314 25%	115 13%
مجالس العمالات والأقاليم	461 36%	621 50%	403 45%
المجالس الجهوية	617 47%	306 25%	347 38%
مجموعات الجماعات / مؤسسات التعاون بين الجماعات	0 0%	0 0%	37 4%
المجموع	1 296 100%	1 241 100%	902 100%

بروز المجالس الجهوية في بنية السحوبات في 30 يونيو 2021

« بروز فعلي للمجالس الجهوية في بنية السحوبات، والتي شكلت 47% من الحجم الإجمالي للسحوبات في 30 يونيو 2021، حيث بلغت 617 مليون درهم، وتتعلق أكثر من 65% منها بثلاث جهات. وهمت هذه السحوبات بالأساس تمويل مشاريع البنيات التحتية الطرقية لاسيما في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والإجتماعية.

« بلغت السحوبات لفائدة مجالس العمالات والأقاليم، 461 مليون درهم في 30 يونيو 2021، أي حوالي 36% من الحجم الإجمالي للسحوبات. وهمت غالبية هذه السحوبات، تمويل برامج التنمية الترابية، وغطت بالأساس برامج التهيئة الحضرية لاسيما تعزيز البنية التحتية الأساسية وإعادة الهيكلة والإدماج الحضري للأحياء الناقصة التجهيز والبنيات التحتية الطرقية والتجهيزات الإجتماعية والثقافية والرياضية.

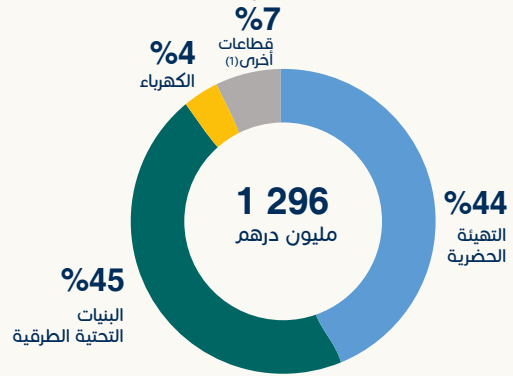
« بلغ حجم السحوبات لفائدة المجالس الجماعية 217 مليون درهم، أي 17% من مجموع السحوبات برسم النصف الأول من سنة 2021. وهمت هذه السحوبات بالأساس، تمويل مشاريع التهيئة الحضرية والبنيات التحتية الطرقية وتحديث التجهيزات التجارية من خلال بناء سوق الجملة وكذا بناء مركز ثقافي متعدد الإختصاصات وبناء محطة طرقية.

توزيع السحوبات حسب القطاع

يعرض الجدول أسفله توزيع السحوبات حسب القطاع برسم النصف الأول من سنة 2021 :

القطاعات	30 يونيو 2021		30 يونيو 2020		30 يونيو 2019	
	بملايين الدراهم	الحصة %	بملايين الدراهم	الحصة %	بملايين الدراهم	الحصة %
التهئية الحضرية*	564	44%	586	47%	525	58%
البنيات التحتية الطرقية*	581	45%	411	33%	141	16%
التطهير السائل والصلب*	18	1%	22	2%	140	16%
التجهيزات الثقافية والرياضية	25	2%	59	5%	46	5%
الكهرباء	54	4%	6	0%	0	0%
التجهيزات التجارية*	17	1%	38	3%	6	1%
النقل الحضري	1	0,1%	0	0%	37	4%
التجهيزات المتخصصة	32	2,5%	107	9%	0	0%
الماء الصالح للشرب	1	0,1%	12	1%	4	0%
الدراسات	3	0,3%	0	0%	2	0%
المجموع	1 296	100%	1 241	100%	902	100%

(* تم تعديل حجم قطاعات التهئية الحضرية والبنيات التحتية الطرقية والتطهير السائل والصلب والتجهيزات التجارية بالمقارنة مع الأرقام المععلن عنها سنة 2019 حتى تتطابق مع طبيعة الأشغال الممولة).



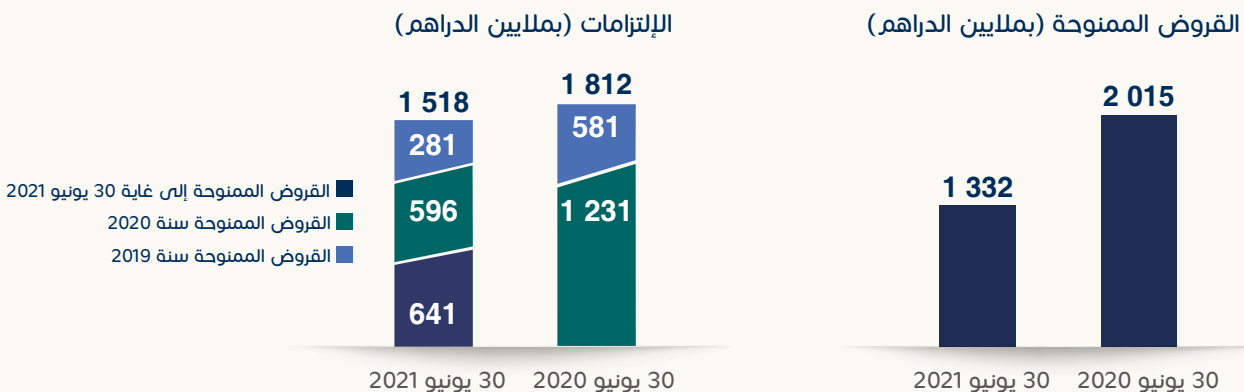
قطاعات أخرى (1) : التطهير السائل والصلب والتجهيزات الثقافية والرياضية والتجهيزات التجارية والنقل الحضري والتجهيزات المتخصصة والماء الصالح للشرب والدراسات.

2. القروض الممنوحة والالتزامات

إلى غاية 30 يونيو 2021 بلغ حجم القروض الممنوحة 1 332 مليون درهم، لتمويل 28 مشروعاً موزعاً على سبعة قطاعات، بمبلغ استثمار إجمالي ناهز 2,25 مليار درهم، لفائدة 14 جماعة ترابية. وسجل هذا الحجم إنخفاضاً مقارنة بالحجم المسجل برسم النصف الأول من سنة 2020، بمبلغ 2 015 مليون درهم، والذي تميز بمنح قرض هام بلغ 850 مليون درهم، في إطار برنامج تنمية الدار البيضاء الكبرى.

كما أثر هذا التمويل، والذي مثل 42% من الحجم الإجمالي للقروض الممنوحة إلى غاية 30 يونيو 2020، على الإلتزامات برسم النصف الأول لسنة 2020، والتي بلغت 1,8 مليار درهم. وهكذا بلغت الإلتزامات برسم النصف الأول من سنة 2021 ما قدره 1,5 مليار درهم. وهو أقل كثافة من الحجم المسجل في النصف الأول من سنة 2020.

بالرغم من ذلك فقد تميز النصف الأول من سنة 2021، بمواصلة بلورة القروض الممنوحة خلال سنة 2021، حيث تمت بلورة مزيد من 48% من الحجم الإجمالي إلى إلتزامات، بمبلغ 641 مليون درهم، وذلك خلال النصف الأول من سنة 2021.



هيمنة قطاعات البنيات التحتية الطرقية والتهئية الحضرية في بنية السحوبات إلى غاية 30 يونيو 2021

وهمت هذه الإلتزامات، إلى غاية 30 يونيو 2021، تمويل 36 مشروعا، وغطت 7 قطاعات لفائدة 28 جماعة ترابية، بمبلغ استثمار إجمالي يتجاوز 2,1 مليار درهم.

توزيع الإلتزامات حسب صنف المقترض

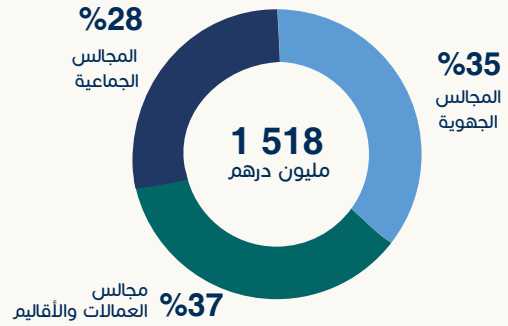
يوضح الجدول التالي توزيع الإلتزامات حسب صنف المقترض إلى غاية 30 يونيو 2021 :

« مثل حجم الإلتزامات لفائدة مجالس العمالات والأقاليم 37% من الحجم الإجمالي للإلتزامات في متم يونيو 2021، أي ما يناهز 566 مليون درهم، خصوصا في إطار برنامج إنجاز ملاعب القرب متعددة الرياضات في الوسطين القروي والشبه حضري. كما همت هذه التمويلات إنجاز مشاريع في إطار برامج التنمية الترابية خاصة المتعلقة بإعادة التأهيل الحضري، وبناء البنيات التحتية الطرقية.

« شكل حجم الإلتزامات لفائدة المجالس الجهوية 35% من الحجم الإجمالي للإلتزامات في متم شهر يونيو 2021، أي ما يناهز 538 مليون درهم، بنسبة إرتفاع بلغت 17% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020، مما يؤكد بروزها في بنية الإلتزامات.

« من جهتها، تضاعفت حصة المجالس الجماعية مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020، حيث بلغت 414 مليون درهم، في متم شهر يونيو 2021، أي ما يناهز 28% من الحجم الإجمالي للإلتزامات، مقابل 9% فقط خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

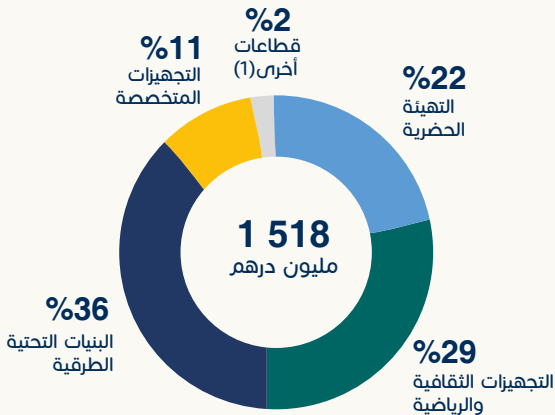
الجماعات الترابية	30 يونيو 2019		30 يونيو 2020		30 يونيو 2021	
	بملايين الدراهم	الحصة ب%	بملايين الدراهم	الحصة ب%	بملايين الدراهم	الحصة ب%
المجالس الجهوية	940	59%	458	25%	538	35%
مجالس العمالات والأقاليم	436	27%	1 185	66%	566	37%
المجالس الجماعية	221	14%	169	9%	414	28%
المجموع	1 597	100%	1 812	100%	1 518	100%



هيمنة مجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجهوية في بنية الإلتزامات في 30 يونيو 2021

توزيع الإلتزامات حسب القطاع

يوضح الجدول أسفله توزيع الإلتزامات حسب القطاع برسم النصف الأول من سنة 2021 :



القطاعات	30 يونيو 2019		30 يونيو 2020		30 يونيو 2021	
	بملايين الدراهم	الحصة ب%	بملايين الدراهم	الحصة ب%	بملايين الدراهم	الحصة ب%
التجهيزات الحضرية	578	36%	1 201	66%	336	22%
البنيات التحتية الطرقية	870	54%	325	18%	554	36%
التجهيزات المتخصصة	0	0%	180	10%	160	11%
التطهير السائل والصلب	43	3%	30	2%	10	0,7%
التجهيزات الثقافية والرياضية	14	1%	54	3%	439	29%
الماء الصالح للشرب	73	5%	15	1%	9	0,6%
التجهيزات التجارية	6	0%	0	0%	0	0%
الكهرباء	13	1%	7	0%	10	0,7%
المجموع	1 597	100%	1 812	100%	1 518	100%

قطاعات أخرى (1) : التطهير السائل والصلب والماء الصالح للشرب والكهرباء.

هيمنة قطاع البنيات التحتية الطرقية في بنية الإلتزامات في 30 يونيو 2021

« في 30 يونيو 2021، لم يشكل قطاع التهنية الحضرية سوى 22% من الحجم الإجمالي للإلتزامات، بمبلغ 336 مليون درهم، مقابل 66% خلال نفس الفترة من سنة 2020، أخذاً بعين الإعتبار أولويات الإستثمار الجديدة للجماعات الترابية بالنظر لسياق الجائحة الحالي. وهدمت هذه التمويلات على الخصوص، إعادة تأهيل المراكز الحضرية والقروية، وكذا إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز.

« وشكلت الإلتزامات المتعلقة بقطاع التجهيزات المتخصصة، 11% من الحجم الإجمالي للإلتزامات في 30 يونيو 2021، بمبلغ 160 مليون درهم، تم تخصيصه لثمين العرض الجهوي في مجال التكوين المهني، من خلال خلق مدينتين للمهن والكفاءات.

« أخيراً، بلغت حصة قطاعات التطهير السائل والصلب والماء الصالح للشرب والكهرباء، ما يناهز 2% من الحجم الإجمالي للإلتزامات في 30 يونيو 2021.

« هيمنة قطاع البنيات التحتية الطرقية والذي شكل 36% من الحجم الإجمالي للإلتزامات، بمبلغ 554 مليون درهم، مسجلاً نسبة إرتفاع بلغت 70% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020. وتجدر الإشارة إلى أن 37% من هذه الإلتزامات همت تمويل مشاريع تدخل في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والإجتماعية، ونسبة 60% تدخل في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة أكادير 2020-2024.

« تمت تعبئة مبلغ 439 مليون درهم، أي ما يعادل 29% من الحجم الإجمالي للإلتزامات في 30 يونيو 2021، لتمويل تجهيزات ثقافية ورياضية، 84% منها تدخل في إطار إنجاز ملاعب القرب متعددة الرياضات في الوسطين القروي والشبه الحصري.

3. وضعية الإلتزامات خارج الحصيلة

بلغت إلتزامات التمويل الممنوحة من طرف الصندوق لفائدة زبائنه في 30 يونيو 2021، ما قدره 6 136,55 مليون درهم. ويبين الجدول أسفله تطور هذه الإلتزامات من 31 دجنبر 2020 إلى غاية 30 يونيو 2021 :

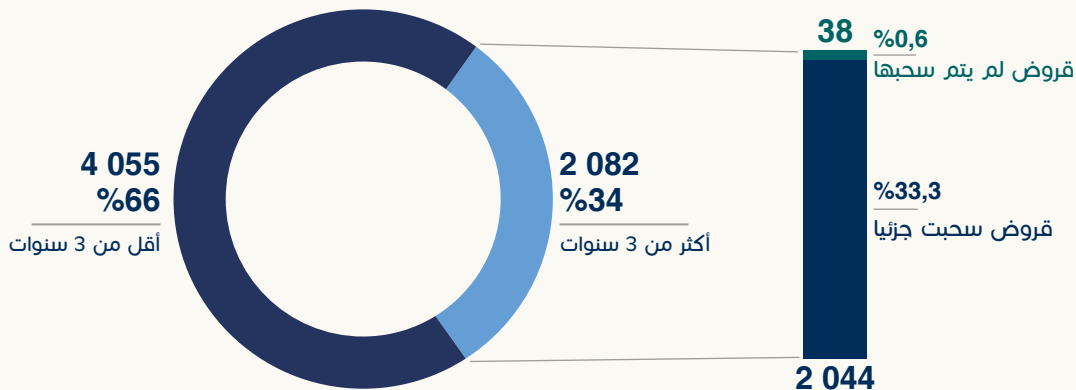
تطور الإلتزامات خارج الحصيلة (بملايين الدراهم)

الوضعية في 31 دجنبر 2020	الوضعية في 30 يونيو 2021
6 072,54	6 136,55
الإلتزامات الجديدة	
1 518,01	
السحوبات	
1 295,56	
الإلغاءات	
158,44	

يتضح من خلال تحليل وضعية اللاتزامات خارج الحصيلة، التي تم حصرها في 30 يونيو 2021، أن 66% من الحجم الإجمالي تهم قروض حديثة تم الإلتزام بها منذ أقل من 3 سنوات.

وتتوزع الإلتزامات خارج الحصيلة، حسب الأقدمية، على النحو التالي:

توزيع الإلتزامات خارج الحصيلة حسب الأقدمية (بملايين الدراهم)



تمويل النشاط إلى غاية 30 يونيو 2021

1. تطور الموارد

بلغت موارد الصندوق 3 322 مليون درهم إلى غاية 30 يونيو 2021، وتتكون أساسا من إستخلاص الأقساط السنوية بمبلغ 2079 مليون درهم، أي ما يعادل 63% من مجموع الموارد، كما يشير إلى ذلك الجدول التالي:

الحصة في 30 يونيو 2021 ب%	30 يونيو 2021	30 يونيو 2020	الموارد بملايين الدراهم
63%	2 079	2 021	إستخلاص الأقساط السنوية
36%	1 200	0	موارد الإقتراضات
0%	4	17	آخر (فوائد، استرجاع الضريبة على القيمة المضافة والرسوم..)
1%	39	73	الرصيد الأولي
100%	3 322	2 111	مجموع الموارد

إستخلاص الأقساط السنوية

بلغ إستخلاص الأقساط السنوية حجما إجماليا قدره 2 079 مليون درهم. ويبين توزيعها حسب الأقدمية هيمنة مستحقات سنة 2021، والتي شكلت 99,7% من المبلغ الإجمالي، أي ما يعادل 2 072 مليون درهم. فيما همت باقي الإستخلاصات مستحقات ما قبل سنة 2021 والتي مثلت 0,3%، أي ما يعادل 7 مليون درهم.

موارد الإقتراضات

تتكون موارد الصندوق أساسا من الإقتراضات على المدى المتوسط والطويل معبئة على مستوى السوق المالي الداخلي من خلال قروض بنكية، وإقتراضات سنوية وشهادات الإيداع، وأيضا إقتراضات خارجية تم التعاقد بشأنها مع مانحي أموال أجنب.

من جهة أخرى، وموازية مع تطور حاجياته، وشروط السوق المالي، يلجأ الصندوق بشكل ظرفي لموارد تابعة على المدى القصير، في إنتظار تحويلها إلى موارد متوسطة وطويلة المدى.

هكذا، وبالإضافة إلى تعبئة الموارد الضرورية لتمويل النشاط برسم النصف الأول من سنة 2021، إتخذ الصندوق، مجموعة من التدابير للحصول على تمويلات جديدة من أجل ديمومة وتنويع موارده.

قروض بنكية

خلال النصف الأول من سنة 2021، لجأ الصندوق بشكل ظرفي، لموارد تابعة على المدى القصير، والتي تم تسديدها كليا قبل نهاية النصف الأول من سنة 2021. حيث تعاقد الصندوق بشأن قرض بنكي على المدى الطويل، لمدة 15 سنة وبمعدل فائدة قابل للمراجعة، بمبلغ 1,5 مليار درهم، منها 1,2 مليار درهم لتسديد الموارد التابعة، المعبئة من طرف الصندوق لتلبية حاجيات تمويل النشاط برسم النصف الأول من سنة 2021.

وضع تمويلات جديدة لدى المؤسسات المالية للتنمية

في إطار مواصلة تفعيل إستراتيجيته المالية المنفتحة على التمويلات الدولية، واصل الصندوق خلال النصف الأول من سنة 2021، مباحثاته مع المؤسسات المالية للتنمية من أجل وضع إتفاقيات تمويل جديدة، تتميز بشروط مالية تفضيلية وعادة ما تكون مرفوقة بمنح مخصصة للمساعدة التقنية.

وهكذا، قام الصندوق بتاريخ 31 مارس 2021، بالتوقيع على إتفاق قرض بمبلغ 165 مليون دولار أمريكي مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لمدة 15 سنة. ويشكل هذا الإتفاق، والذي تمت بلورته تبعا لأشغال التقييم التي قامت بها الوكالة والمباحثات المالية والقانونية، العملية الأولى الممنوحة من طرف الوكالة في المملكة المغربية دون ضمانات الدولة، مما يؤكد الثقة التي تضعها الوكالة وكذا مانحي الأموال الدوليين في الصندوق.

كما كثف الصندوق مباحثاته مع الوكالة الفرنسية للتنمية لوضع برنامج تمويل جديد وذلك في إطار الشراكة الإستراتيجية بين الصندوق والوكالة، والتي إنطلقت سنة 2018 بوضع قرض غير سيادي بمبلغ 100 مليون أورو، تم سحبه كليا خلال سنة 2019، ورافقته منحة للمساعدة التقنية بمبلغ مليون أورو.

وعلى ضوء أشغال التقييم ومختلف المباحثات المتعلقة بالشروط العملية، والمالية والقانونية، قام الصندوق، بتاريخ 28 يوليو 2021، بالتوقيع على إتفاق قرض جديد بين الصندوق والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 200 مليون أورو وكذا إتفاقية منحة للمساعدة التقنية بمبلغ 3,5 مليون أورو.

¹ تاريخ دخول إتفاق القرض حيز التنفيذ 1 ماي 2021 بعد رفع الشروط المعلقة.

تطور بنية الدين

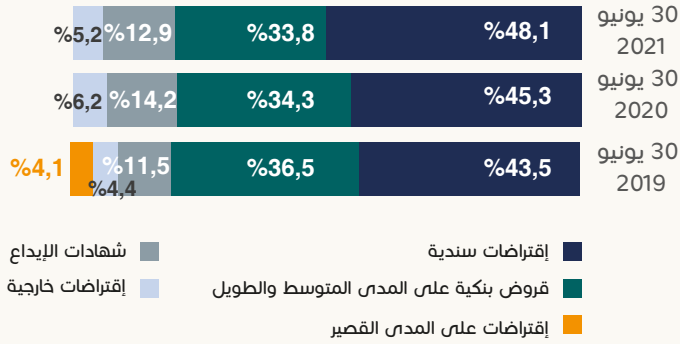
يظهر تحليل تطور جاري الدين، المنحى التصاعدي خلال الفترة الممتدة من 30 يونيو 2019 إلى 30 يونيو 2021، مما يعكس زيادة اللجوء إلى الإقتراض لتمويل الحاجيات المتزايدة لنشاط الصندوق.

وهكذا، إنتقل جاري الدين من 15,9 مليار درهم في 30 يونيو 2019، إلى 20,7 مليار درهم في 30 يونيو 2021، أي بمعدل نمو سنوي متوسط فاق 14% خلال هذه الفترة.

توزيع الدين حسب صنف الإقتراض

في 30 يونيو 2021، يتكون دين الصندوق أساسا من إقتراضات سندية يشكل جاريها 48,1% من الدين الإجمالي، تليها القروض البنكية على المدى المتوسط والطويل وشهادات الإيداع، والتي يمثل جاريها على التوالي 33,8% و 12,9%.

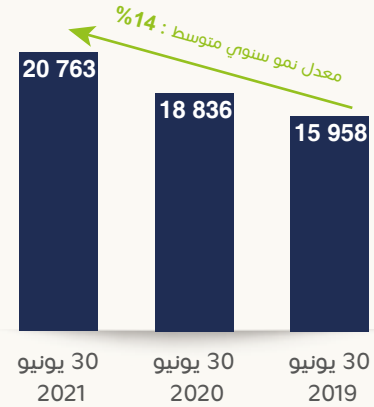
توزيع الدين حسب صنف الإقتراض



تعكس بنية الدين، حسب نوع الإقتراض، إستراتيجية تعبئة موارد الصندوق والتي تركز على تنويع المصادر على المدى المتوسط والطويل من خلال التوفيق بين إكراهات تدبير الأصول والخصوم والأهداف الرامية إلى تحسين كلفة التمويل.

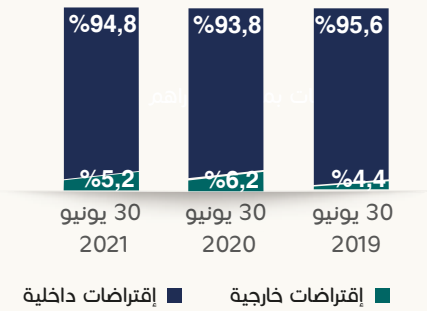
ويؤكد تطور جاري الدين حسب نوع الإقتراض، هيمنة حصة الموارد على المدى الطويل على حساب الموارد المتوسطة والقصيرة المدى. حيث إرتفعت حصة الإقتراضات السندية بشكل مستمر خلال السنوات الأخيرة، وإنتقلت من 43,5% في 30 يونيو 2019 إلى 48,1% في 30 يونيو 2021، وذلك بفضل الحضور المنتظم للصندوق في سوق السندات بمعدل إصدار واحد سنويًا منذ سنة 2014.

تطور جاري الإقتراضات² (بملايين الدراهم)



بنية الدين حسب المصدر

توزيع جاري الإقتراضات حسب المصدر



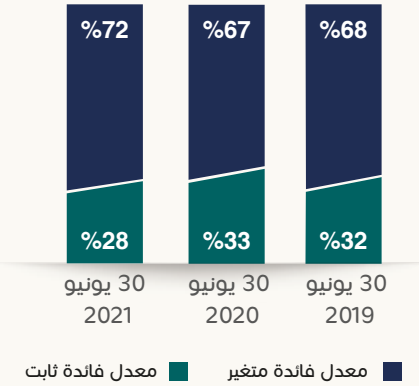
واصلت موارد السوق الداخلية هيمنتها على بنية الدين حسب المصدر، وتمثل ما يقارب 95% من جاري الإقتراضات في 30 يونيو 2021. ويعزى هذا الوضع بشكل أساسي إلى اللجوء إلى السوق المالي المحلي، والذي يوفر شروط تمويل وسبولة مهمة.

بالإضافة إلى ذلك، يتميز تطور بنية الدين حسب المصدر بإرتفاع حصة الإقتراضات الخارجية في مجموع الدين العام للصندوق. ويرجع هذا الإرتفاع إلى تعبئة مجموع خط الإعتماد البالغ 100 مليون أورو، المتعاقد بشأنه مع الوكالة الفرنسية للتنمية، خلال سنة 2019.

(2) : يشمل جاري الإقتراضات الأصلية للإقتراضات دون احتساب الفوائد الجارية والغير مستحقة، وتغطية مخاطر الصرف، وفوارق الفائدة والتحويل.

بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة

بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة



يشير تحليل تطور بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة إلى هيمنة الموارد ذات معدلات فائدة متغيرة والتي شكلت في المتوسط 69% ما بين متم يونيو 2019 ومتم يونيو 2021.

ولابد من التوضيح أن تطور بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة ناجم عن إستراتيجية التمويل التي يعتمدها الصندوق والتي، مع مراعاة شروط السوق المالي من حيث التكلفة والنضج، تفضل تعبئة موارد تتلاءم وخاصيات القروض الممنوحة للربناء بهدف تحسين تطابق الأصول والخصوم.

2. تطور التوظيفات

تميزت توظيفات الصندوق برسم النصف الأول من سنة 2021 بما يلي :

« إرتفاع طفيف للسحوبات والتي إنتقلت من 1 241 مليون درهم في 30 يونيو 2020، إلى 1 296 مليون درهم في 30 يونيو 2021 ؛
« إرتفاع مستوى تسديد الإقتراضات والتي تشكل أكثر من 45% من مجموع التوظيفات والذي بلغ 1496 مليون درهم .

يعطي الجدول أسفله تفصيلا لبنية التوظيفات:

التوظيفات بملايين الدراهم	في 30 يونيو 2020	في 30 يونيو 2021	الحصة في 30 يونيو 2021 ب%
تحويلات القروض	1 241	1 296	39%
تسديد الإقتراضات	481	1 496	45%
إقتراضات داخلية	425	1 442	43%
إقتراضات خارجية	56	54	2%
نفقات الميزانية	21	26	0,8%
نفقات أخرى (بما فيها الضريبة على القيمة المضافة)	194	80	2,4%
أداء الضريبة على الشركات	113	122	3,7%
جاري التسبيقات على السوق النقدي	-	250	7,5%
الرصيد النهائي	61	52	1,6%
مجموع التوظيفات	2 111	3 322	100%

النتائج والمؤشرات المالية إلى غاية 30 يونيو 2021

يوضح الجدول أسفله، حسابات الصندوق كما تم حصرها في 30 يونيو 2021 طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل، وفي احترام تام لمبادئ المحاسبة المنصوص عليها في المخطط المحاسباتي لمؤسسات القرض :

1. مؤشرات الإستغلال

(بملايين الدراهم)

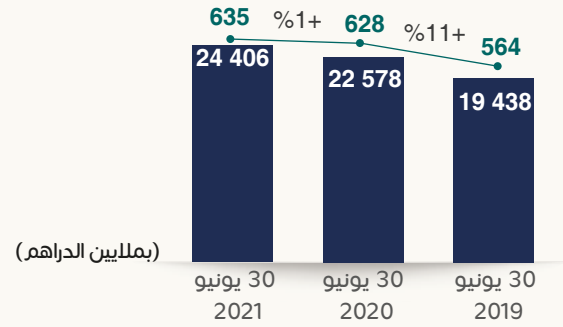
تغيرات 2020/2021	30 يونيو 2021	30 يونيو 2020	30 يونيو 2019	حساب العائدات و التكاليف
%1	635	628	564	عائدات الإستغلال البنكي
%-6	315	334	299	أعباء الإستغلال البنكي
%9	321	294	265	النتاج البنكي الصافي
%-2	29	30	30	الأعباء العامة للإستغلال
--	1	1	5	مخصصات المؤن على الحقوق المعلقة الأداء
%-100	0	4	1	إسترجاع المؤن على الحقوق المعلقة الأداء
%-82	10	56	5	أعباء غير جارية
%-100	0	50	0	المساهمة في الحساب الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا
%67	10	6	5	المساهمة الاجتماعية للتضامن
%9	104	95	86	الضريبة على الشركات
%53	177	116	141	النتاج الصافي

عائدات الإستغلال البنكي

إلى غاية 30 يونيو 2021، إرتفعت عائدات الإستغلال البنكي بمبلغ 7 مليون درهم ويعود ذلك بالأساس إلى:

« على مستوى الكيف، نسبة تحصيل أقساط القروض 99,8%، والتي مكنت من التحصيل الشبه الكلي للفوائد المتوقعة برسم النصف الأول من سنة 2021 :

« على مستوى الكم، سجل تطور جاري القروض إرتفاعا بنسبة 8%، أي ما يعادل 1 828 مليون درهم، لينتقل، ما بين 30 يونيو 2020 و30 يونيو 2021، من 22 578 مليون درهم إلى 24 406 مليون درهم. ويعزى هذا التطور خلال هذه الفترة أساسا إلى السحوبات التي بلغت 3 565 مليون درهم وإستخلاص المبالغ الأصلية للقروض بمبلغ 1 728 مليون درهم.



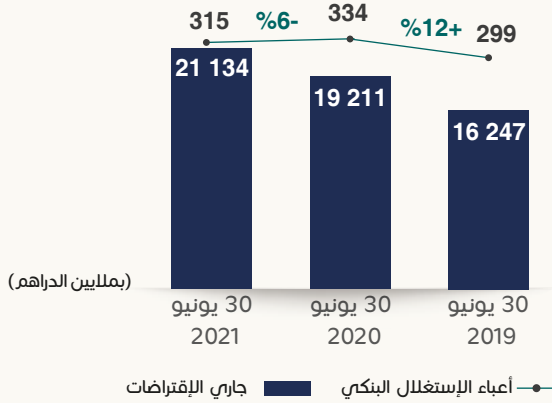
جاري القروض — عائدات الإستغلال البنكي

ويعود تغير عائدات الإستغلال البنكي المسجل، إلى تزامن أثر الحجم 74 مليون درهم، وأثر معدل الفائدة البالغ -67 مليون درهم الناجم عن الإنخفاض المتتالي لفوائد القروض منذ فاتح يوليوز 2016، على إثر اعتماد تعرفه جديدة، أسفرت عن إنخفاض معدلات الفائدة المطبقة على قروض الصندوق.



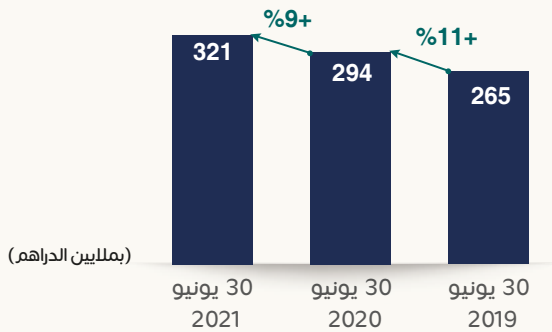
أعباء الإستغلال البنكي

بلغت أعباء الإستغلال البنكي 315 مليون درهم، بإنخفاض نسبته 6% مقارنة مع 30 يونيو 2020، والذي يرجع أساسا إلى إنخفاض متوسط تكلفة الموارد المعبأة، وذلك نتيجة إنخفاض معدل الفائدة المديرية لبنك المغرب.



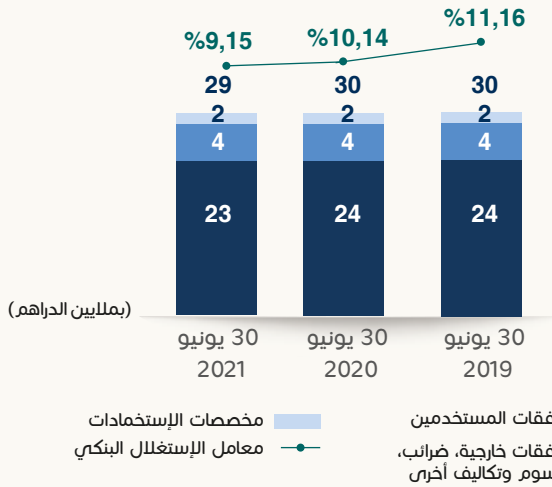
الناتج الصافي البنكي

أسفر تطور عائدات الإستغلال البنكي وأعباء الإستغلال البنكي عن إرتفاع الناتج الصافي البنكي بحوالي 9%، بفضل جودة حقبة البنك إلى حد الأن، حيث بلغ 321 مليون درهم في 30 يونيو 2021 مقابل 294 مليون درهم في نفس الفترة من السنة الماضية.



الأعباء العامة للإستغلال

في 30 يونيو 2021، بلغت الأعباء العامة للإستغلال 29 مليون درهم حيث سجلت انخفاضا مقارنة بالنصف الأول من سنة 2020، وتكونت أساسا من نفقات المستخدمين بنسبة 80%، والنفقات الخارجية والضرائب والرسوم وأخرى بنسبة 14% ومخصصات استخدامات المستعقرات بنسبة 6%.

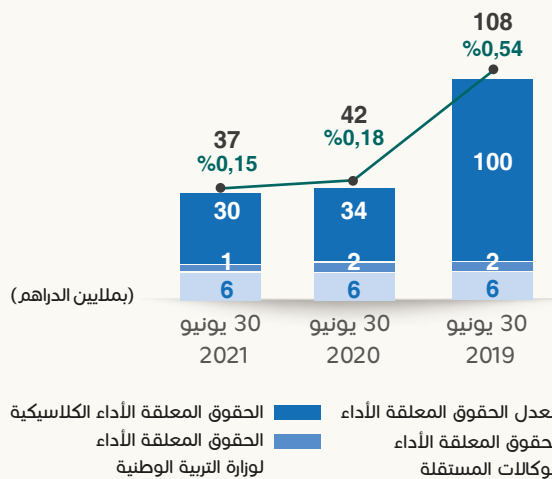


وبذلك، يتواصل تحسن معامل الاستغلال تحسنه ليستقر في 9,15% في 30 يونيو 2021 مقابل 10,14% في 30 يونيو 2020.

الحقوق المتعلقة الأداء وكلفة مخاطر القرض

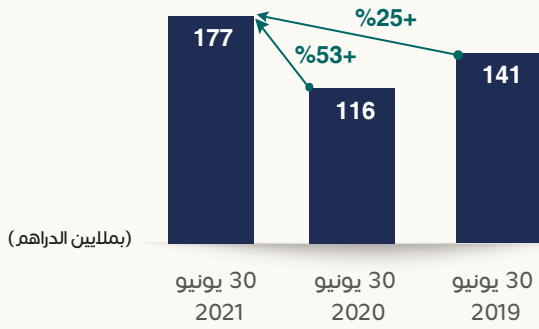
مكن مستويي يقظة الصندوق فيما يتعلق باستخلاص الحقوق في سياق الجائحة من مواصلة البنك، تحسين جودة حقبة القروض. وبالتالي مكنت التدابير المتخذة من طرف الصندوق من تقليص مستوى الحقوق المتعلقة الأداء بنسبة 12% مقارنة مع 30 يونيو 2020، لتبلغ 37 مليون درهم في 30 يونيو 2021، أي نسبة حقوق معلقة الأداء 0,15%.

ولكن تجدر الإشارة إلى أنه في غياب مخصصات المؤن للحقوق المتعلقة الأداء في 31 دجنبر 2020 للقروض الكلاسيكية للجماعات الترابية، لم تتم عملية استرجاع المؤن من حسابات الصندوق في 30 يونيو 2021، مما ترتب عنه ارتفاع في كلفة مخاطر-القرض كما يتضح من الجدول التالي:



بملايين الدراهم	30 يونيو 2021	30 يونيو 2020	30 يونيو 2019	
مخصصات المؤن للحقوق المتعلقة الأداء (1)	1,27	1,34	4,61	
استرجاع المؤن للحقوق المتعلقة الأداء (2)	0	3,61	1,26	
كلفة مخاطر القرض (3) = (1) - (2)	1,27	2,27-	3,35	

الناتج الصافي



وأخذا بعين الإعتبار، العناصر التي تم عرضها أعلاه، بلغ الناتج الصافي 177 مليون درهم في 30 يونيو 2021، مقابل 116 مليون درهم في النصف الأول من سنة 2020. وتجدر الإشارة إلى أنه من حيث المقارنة، من الأجدر، مقارنة الناتج الصافي في 30 يونيو 2021، مع الناتج الصافي المسجل في 30 يونيو 2019، حيث تميز الناتج الصافي في 30 يونيو 2020 بإحتساب نسبة 50% من مساهمة الصندوق البالغة 100 مليون درهم لفائدة الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، بمبلغ 50 مليون درهم.

2. الحصيلة

(بملايين الدراهم)

الأصول	30 يونيو 2019	31 دجنبر 2019	30 يونيو 2020	31 دجنبر 2020	30 يونيو 2021	الخصوم	30 يونيو 2019	31 دجنبر 2020	30 يونيو 2020	31 دجنبر 2020	30 يونيو 2021
قيم الصندوق، البنك المركزي والخزينة العامة	68	74	61	26	53	البنك المركزي والخزينة العامة	0	0	0	0	0
حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	1	1	1	0	250	ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة	8 551	8 597	8 113	8 333	7 572
حقوق على الزبناء	19 968	23 198	23 200	25 208	25 153	سندات دين صادرة	11 938	11 851	10 489	10 406	7 992
سندات المعاملة والتوظيف	100	0	0	0	0	خصوم أخرى	62	47	119	49	166
أصول أخرى	145	229	291	235	248	الأموال الذاتية والمماثلة	5 199*	5 022	4 882	4 765	4 604
مستعقرات	52	51	50	48	46						
المجموع	20 334	23 553	23 603	25 517	25 750	المجموع	25 750	25 517	23 603	23 553	20 334

(*) يضم مؤن للمخاطر العامة بمبلغ 27,57 مليون درهم.

يتبين من خلال تحليل بنية الحصيلة، والتي يبلغ مجموعها 25 750 مليون درهم، والتي إرتفعت بمبلغ 233 مليون درهم مقارنة مع 31 دجنبر 2020، أن الأصول تتكون بشكل شبه حصري من الحقوق على الزبناء، بينما تتميز بنية الخصوم بهيمنة ديون التمويل، موزعة بين الإقتراضات طويلة المدى وسندات الدين الصادرة، والتي تمثل ما يقارب 80% من مجموع الخصوم.

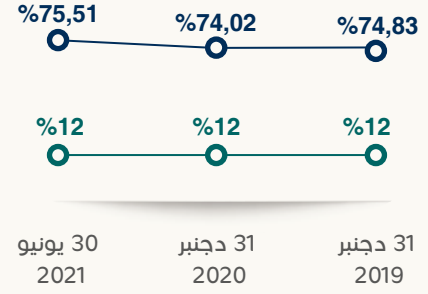
3. المعاملات القانونية

حرص صندوق التجهيز الجماعي على إحترام المؤشرات الإحترازية التي يملكها بنك المغرب والرامية إلى الحفاظ على التوازنات المالية لمؤسسات القرض وتغطية المخاطر كما يتضح من خلال المؤشرات التالية:

المعامل الأقصى لتقسيم المخاطر



معامل الملاءة



● معامل تقسيم المخاطر ● السقف المحدد من طرف بنك المغرب

● معامل الملاءة ● العتبة المحددة من طرف بنك المغرب

FONDS
D'EQUIPEMENT
COMMUNAL
صندوق التجهيز
الجماعي



4. الإعلان المالي إلى غاية 30 يونيو 2021



الحسابات الإجتماعية

إلى غاية 30 يونيو 2021





بيان أرصدة التدبير		
I- جدول تكوين النتائج		
(بالتف الدراهم)		
30 يونيو 2020	30 يونيو 2021	
627 732	635 455	(+) الفوائد والعائدات المماثلة
333 683	314 502	(-) الفوائد والتكاليف المماثلة
294 049	320 953	هامش الفائدة
-	-	(+) عائدات التوظيفات المشتركة
-	-	(-) تكاليف التوظيفات المشتركة
-	-	هامش على التوظيفات المشتركة
-	-	(+) العائدات من مستغفرات للقرض-إيجار والكراء
-	-	(-) التكاليف عن مستغفرات للقرض-إيجار والكراء
-	-	نتيجة عمليات القرض-إيجار والكراء
-	-	(+) عائدات من مستغفرات معطاة للإجارة
-	-	(-) تكاليف من مستغفرات معطاة للإجارة
-	-	نتيجة عمليات الإجارة
-	-	(+) العمولات المنحصلة
135	115	(-) العمولات المدفوعة
- 135	- 115	الهامش المتعلق بالعمولات
-	-	(+) نتيجة العمليات بخصوص سندات المعاملة
-	-	(+) نتيجة عمليات بخصوص سندات التوظيف
-	-	(+) نتيجة عمليات الصرف
-	-	(+) نتيجة العمليات بخصوص العائدات المتفرقة
-	-	نتيجة عمليات السوق
-	-	(+) نتيجة العمليات على سندات المضاربة والمشاركة
-	-	(+) مختلف العائدات البنكية للأخرى
-	-	(-) مختلف التكاليف البنكية للأخرى
-	-	حصة جاملي حسابات إيداعات الإستثمار
293 914	320 837	الناتج البنكي الصافي
-	-	(+) نتيجة العمليات بخصوص المستغفرات المالية
986	1 057	(+) عائدات الإستغلال الأخرى غير البنكية
94	83	(-) تكاليف الإستغلال الأخرى غير البنكية
29 813	29 386	(-) التكاليف العامة للإستغلال
265 003	292 445	الناتج الخاير للإستغلال
-	-	(-/+)- المخصصات الصافية للإسترجاع المؤن على الدين
2 271	1 266	وإلازمات بتأجيل المعلقة الأداء
-	-	(-/+)- المخصصات الصافية الأخرى للإسترجاع المؤن
267 273	291 179	الناتج الجاري
- 56 180	- 9 463	الناتج الغير الجاري
95 191	104 381	(-) الضرائب على الناتج
115 902	177 335	الناتج الصافي للسنة المالية

II- القدرة على التمويل الذاتي		
(+) الناتج الصافي للسنة المالية		
30 يونيو 2020	30 يونيو 2021	
115 902	177 335	(+) المخصصات للإستثمارات والمؤن المستغفرات غير المحسدة والمجمدة
1 917	1 684	(+) المخصصات للمؤن من أجل نقصان قيمة المستغفرات المالية
-	-	(+) المخصصات للمؤن من أجل المخاطر العامة
-	-	(+) المخصصات للمؤن الفنية
-	-	(+) المخصصات غير الجارية
-	-	(-) إسترجاع المؤن
-	-	(-) القيمة المضافة للتفويت على المستغفرات غير المحسدة والمجمدة
-	-	(+) القيمة المضافة للتفويت على المستغفرات غير المحسدة والمجمدة
-	-	(-) القيمة المضافة للتفويت على المستغفرات المالية
-	-	(+) القيمة المضافة للتفويت على المستغفرات المالية
-	-	(-) إسترجاع معونات الإستثمار المتوصل بها
117 819	179 020	(+) القدرة على التمويل الذاتي
-	-	(-) الأرباح الموزعة
117 819	179 020	(+) التمويل الذاتي

جدول تدفقات الخزينة		
(بالتف الدراهم)		
31 ديسمبر 2020	30 يونيو 2021	
1 283 902	635 455	عائدات الإستغلال البنكي المتحصلة
-	-	الإستردادات المتعلقة بالديون المستخدمة
-	-	عائدات الإستغلال غير البنكي المتحصلة
4 210	1 200	تكاليف الإستغلال البنكي المجموعة
661 190	314 618	تكاليف الإستغلال غير البنكي المجموعة
112 482	9 688	تكاليف العامة للإستغلال المجموعة
55 080	27 682	الضرائب المدفوعة على الناتج
203 085	104 381	I. التدفقات الصافية للخزينة المالية من حساب العائدات والتكاليف
256 276	180 286	نقي :
-	-	الديون على مؤسسات القرض وما يمثاها
979	250 125	الديون على الزبناء
2 006 748	54 183	سندات المعاملات والتوظيف
-	-	أصول أخرى
5 922	12 690	سندات المضاربة والمشاركة
-	-	المستغفرات المعطاة للقرض-إيجار والكراء
-	-	المستغفرات المعطاة للإجارة
-	-	إيداعات الإستثمار الموظفة لدى مؤسسات القرض وما يمثاها
264 767	46 144	الديون إزاء مؤسسات القرض وما يمثاها
-	-	إيداعات الزبناء
-	-	ديون إزاء الزبناء على العائدات المشاركة
1 444 840	86 833	سندات الدين التي تم إصدارها
1 198	14 792	أصول أخرى
- 303 282	- 153 152	II. رصيد تغيرات الأصول والخصوم للإستغلال
- 47 006	- 27 134	III. التدفقات الصافية بالخزينة المالية من أنشطة الإستغلال (I + II)
-	-	ناتج تفويتات المستغفرات المالية
-	-	ناتج تفويتات المستغفرات المحسدة وغير المحسدة
-	-	إقتناء المستغفرات المالية
868	31	إقتناء المستغفرات غير المحسدة والمجمدة
-	-	الفوائد المتحصلة
-	-	الأرباح المتحصلة
- 868	- 31	IV. التدفقات الصافية للخزينة المالية من أنشطة الإستثمار
-	-	الإعانات، الأموال العمومية والأموال الخاصة للضمان المتحصلة
-	-	إصدار الديون التابعة
-	-	إيداعات الإستثمار المحصل عليه
-	-	إصدار الأسهم
-	-	دفع رؤوس الأموال الذاتية
-	-	إيداعات الإستثمار المستردة
-	-	الفوائد المدفوعة
-	-	أجور مدفوعة لإيداعات الإستثمار
-	-	الأرباح المدفوعة
- 47 875	27 104	V. التدفقات الصافية للخزينة المالية من أنشطة التمويل
- 73 569	25 695	VI. التغيير الصافي للخرينة (V+IV+III)
73 569	25 695	VII. الخزينة عند إفتتاح السنة المالية
25 695	52 798	VIII. الخزينة عند إختتام السنة المالية

الحصيلة		
(بالتف الدراهم)		
31 ديسمبر 2020	30 يونيو 2021	الأصول
25 695	52 798	القيم بالصدوق، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشبكات البريدية
290	250 415	الديون على مؤسسات القرض وما يمثاها
290	404	تحت الطلب
-	250 011	لأجل
25 207 959	25 152 509	ديون على الزبناء
2 704	2 431	قرض وعمليات مشاركة للخرينة والإستغلال
25 183 676	25 101 768	قرض وعمليات مشاركة للتبشير
20 712	20 686	قرض وعمليات مشاركة عقارية
866	27 625	قرض وعمليات مشاركة أخرى
-	-	الديون المكتسبة عن طريق شراء الفوائز
-	-	سندات المعاملة والتوظيف
-	-	أدوات الخزينة والقيم المماثلة
-	-	سندات أخرى للدين
-	-	سندات المكتسبة
-	-	شهادات المكون
235 048	247 738	أصول أخرى
-	-	سندات الإستثمار
-	-	أدوات الخزينة والقيم المماثلة
-	-	سندات أخرى للدين
-	-	شهادات المكون
25	25	سندات تشاركية والإستثمارات المماثلة
-	-	مشاركة في الشركات المرتبطة
25	25	سندات تشاركية أخرى والإستثمارات المماثلة
-	-	سندات المضاربة والمشاركة
-	-	الديون التابعة
-	-	إيداعات الإستثمار الموظف
-	-	مستغفرات معطاة للقرض-الإيجار والكراء
-	-	مستغفرات معطاة للإجارة
512	413	المستغفرات غير المحسدة
47 812	46 257	المستغفرات المحسدة
25 517 339	25 750 156	مجموع الأصول

الخصوم		
(بالتف الدراهم)		
31 ديسمبر 2020	30 يونيو 2021	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشبكات البريدية
8 597 456	8 551 312	الديون إزاء مؤسسات القرض وما يمثاها
-	-	تحت الطلب
8 597 456	8 551 312	لأجل
-	-	إيداعات الزبناء
-	-	حسابات تحت الطلب دائنة
-	-	حسابات التوفير
-	-	إيداعات لأجل
-	-	حسابات أخرى دائنة
-	-	الديون إزاء الزبناء على العائدات التشاركية
-	-	سندات الدين التي تم إصدارها
11 850 740	11 937 573	سندات الدين التي تم إصدارها
2 693 831	2 719 402	سندات الدين القابلة للتداول
9 156 909	9 218 171	الإلتزامات السجدة
-	-	سندات أخرى للدين تم إصدارها
47 384	62 176	الخصوم الأخرى
27 574	27 574	مؤن المخاطر والتكاليف
-	-	المؤن المقتبنة
1 000 000	1 000 000	الإعانات والصاديق العمومية المرصودة وصاديق الضمان الخاصة
-	-	الديون التابعة
-	-	إيداعات الإستثمار محصل عليها
-	-	فوارق إعادة التقييم
2 750 423	2 894 185	الإحتياطيات والأقساط المرتبطة برأس المال
1 000 000	1 000 000	رأس المال
-	-	المستعملين (-/+)
-	-	المرتبط من جديد (-/+)
-	-	النتائج الصافية التي لم يتم رصدها بعد (-/+)
-	-	النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)
243 762	117 335	مجموع الخصوم
25 517 339	25 750 156	

خارج الحصيلة		
(بالتف الدراهم)		
31 ديسمبر 2020	30 يونيو 2021	
6 072 540	6 136 552	الإلتزامات معطاة
-	-	الإلتزامات التمويل المعطاة لعقادة مؤسسات القرض وما يمثاها
6 072 540	6 136 552	الإلتزامات التمويل المعطاة لعقادة الزبناء
-	-	الإلتزامات الضمان لأمر مؤسسات القرض وما يمثاها
-	-	الإلتزامات الضمان لأمر الزبناء
-	-	السندات المشتركة إستراتيجيا
-	-	سندات أخرى يجب تسليها
1 500 000	1 771 322	الإلتزامات المستلمة
1 500 000	1 771 322	الإلتزامات التمويل المستلمة من مؤسسات القرض وما يمثاها
-	-	الإلتزامات الضمان المستلمة من مؤسسات القرض وما يمثاها
-	-	الإلتزامات الضمان المستلمة من الدولة وهيئات أخرى للضمان
-	-	السندات التي تم بيعها إستراتيجيا
-	-	سندات أخرى للإستثمار
-	-	سندات المشاركة والمضاربة للإستثمار

حساب العائدات والتكاليف		
(بالتف الدراهم)		
30 يونيو 2020	30 يونيو 2021	
627 732	635 455	عائدات الإستغلال البنكي
-	-	الفوائد والأجور و العائدات المماثلة على العمليات مع مؤسسات القرض
1 233	1 134	الفوائد والأجور و العائدات المماثلة على العمليات مع الزبناء
626 498	634 321	الفوائد والعائدات المماثلة على سندات الدين
-	-	العائدات على سندات المكتسبة وشهادات المكون
-	-	العائدات على سندات المضاربة والمشاركة
-	-	العائدات على مستغفرات القرض-إيجار والكراء
-	-	العائدات على مستغفرات معطاة للإجارة
-	-	العمولات على تفوير الخدمة
-	-	العائدات البنكية الأخرى
-	-	تحويل أرباح إيداعات إستثمار محصل عليها
333 818	314 618	أعباء الإستغلال البنكي
-	-	الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع مؤسسات القرض
146 212	126 791	الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع الزبناء
-	-	الفوائد والتكاليف المماثلة على سندات الدين التي تم إصدارها
187 471	187 711	تكاليف على سندات المضاربة والمشاركة
-	-	التكاليف على المستغفرات للقرض-إيجار والكراء
-	-	التكاليف على المستغفرات المعطاة للإجارة
135	115	التكاليف البنكية الأخرى
-	-	تحويل عائدات إيداعات إستثمار محصل عليها
293 914	320 837	الناتج الصافي البنكي
996	1 057	عائدات الإستغلال غير البنكي
94	83	أعباء الإستغلال غير البنكي
29 813	29 386	التكاليف العامة للإستغلال
23 455	23 464	تكاليف المستخدمين
412	420	الضرائب والأجور
2 538	2 037	التكاليف الأخرى
1 490	1 761	التكاليف العامة الأخرى للإستغلال
1 917	1 684	مخصصات الإستثمارات ومؤن المستغفرات غير المحسدة والمجمدة
1 339	1 266	مخصصات المؤن والخسائر المتعلقة بالديون الغير قابلة للتحويل
1339	1 266	مخصصات المؤن عن الدين أو الإلتزامات بتأجيل معلقة الأداء
-	-	المخصصات المتعلقة بالديون الغير قابلة للتحويل
-	-	مخصصات أخرى المؤن
3 610	-	إسترجاع المؤن والإستردادات المتعلقة بالديون المستخدمة
3 610	-	إسترجاع المؤن عن الدين أو الإلتزامات بتأجيل معلقة الأداء
-	-	الإستردادات المتعلقة بالديون المستخدمة
-	-	إسترجاعات المؤن الأخرى
267 273	281 179	الناتج الجاري
0	143	العائدات غير الخيرية
56 180	9 605	التكاليف غير الخيرية
211 093	281 716	الناتج قبل أداء الضرائب
95 191	104 381	الضرائب على الناتج
115 902	177 335	الناتج الصافي

أهم أساليب التقييم الأساسية المطبقة من طرف المؤسسة

بيان أساليب التقييم الأساسية المطبقة من طرف المؤسسة

* يتطبق أساليب التقييم المخصوص عليها في مخطط المحاسبة لمؤسسات القرض الأخرى بما العمل منذ 2000/01/01.

* يتم احتساب وتقييم الحقوق المعقدة أداء طبقاً للقوانين البنكية المعمول بها.

ويمكن تلخيص المقتضيات المطبقة على النحو التالي:

- يتم تقييم الحقوق المعقدة الأداء حسب درجة الخطر، إلى حين مشكوك فيها مسبقاً وحيث مشكوك فيها وحيث معرضة للخطر.

- وبعد خصم حصص المصنوع المخصوص عليها في القامون الأخرى به العمل (الدورية رقم 25/C/197 والدورية رقم 19/C/2002 والدورية رقم 38/C/2004) يتم إحداث مؤن للتحقق المعقدة الأداء على النحو التالي:

20% بالنسبة للقروض المشكوك بها مسبقاً؛

50% بالنسبة للقروض المشكوك بها؛

100% بالنسبة لأدوية معرضة للخطر.

* يظهر المستعقرات الغير مجهزة والمجسدة في الحصيلة بقيمة إبتدائية مع خصم الاستعدادات المترتبة حسب الطريقة الخطية وعدد سنواتها المفردة.

يتم استحداث المستعقرات الغير مجهزة والمجسدة حسب القوانين المعمول بها.

* يتم عرض البيانات المالية طبقاً للمقتضيات المخطط المحاسبي لمؤسسات القرض.

وضعية الإستثناءات

بيان الإستثناءات	تبريرات الإستثناءات	أثر الإستثناءات على الذمة المالية والوضعية المالية والنتائج
1. إستثناءات للمبادئ المحاسبية الأساسية		
2. إستثناءات لأساليب التقييم		
3. إستثناءات لقواعد الإعداد وتقديم البيانات المالية		

لاشئ

وضعية تغييرات الأساليب

بيان التغييرات	تبريرات التغييرات	تأثير التغييرات على الذمة المالية والوضعية المالية والنتائج
1. تغييرات تخص أساليب التقييم		
2. تغييرات تخص قواعد التقييم		

لاشئ

الحقوق على مؤسسات القرض والمماثلة لها

الحقوق	بنك المغرب الجزيرة العامة ومنتجع الشبكات البريدية	أبناك بالمغرب	مؤسسات قرض أخرى ومماثلة لها بالمغرب	مؤسسات القرض بالمغرب	المجموع 31 دجنبر 2020	المجموع 30 يونيو 2021
الحسابات العادية المحببة	52 146	404	-	-	25 478	52 551
قيم محصل عليها للمعاينات لأجل يوم بيوم	-	-	-	-	-	-
قروض الذرية لأجل يوم بيوم	-	250 000	-	-	-	250 000
قروض مالية لأجل يوم بيوم	-	250 000	-	-	-	250 000
حقوق أخرى	-	-	-	-	-	-
فوائد جارية سيتم الحصول عليها	626	11	-	637	490	637
حقوق معقدة الأداء	-	-	-	-	-	-
المجموع	52 772	250 415	-	303 187	25 969	303 187

الحقوق على الزبناء

الحقوق	المقاطع العمومي	المقاطع الخاص		المجموع 30 يونيو 2021	المجموع 31 دجنبر 2020
		مؤسسات مالية	مقاولات غير مالية		
قروض الذرية	-	-	-	-	-
حسابات لأجل مدينة	-	-	-	-	-
حقوق تجارية في المغرب	-	-	-	-	-
قروض التخصير	-	-	-	-	-
قروض أخرى للذرية	-	-	-	-	-
قروض الإستئثار	-	-	-	-	-
قروض التجهيز	-	-	-	-	-
قروض عقارية	-	-	-	-	-
قروض أخرى للذرية	-	-	-	-	-
حقوق مكتسبة عن طريق شراء الفوائز	-	-	-	-	-
فوائد جارية مستحقة	542 886	-	-	542 886	783 432
حقوق معقدة الأداء	27 625	-	-	27 625	866
ديون مشكوك فيها مسبقاً	24 498	-	-	24 498	-
ديون مشكوك فيها	2 261	-	-	2 261	-
ديون معرضة للخطر	866	-	-	866	-
المجموع	25 129 393	-	23 117	25 152 509	25 207 959

توزيع سندات المعاملات والتوظيف والإستثمار حسب صف المصدر

السندات	مؤسسات القرض وما يمثلها	مصدرون عموميون	مصدرون خواص		المجموع 30 يونيو 2021	المجموع 31 دجنبر 2020
			ماليين	غير ماليين		
سندات مدرجة	-	-	-	-	-	-
أذيات الذرية والقيم المماثلة	-	-	-	-	-	-
سندات أخرى للديون	-	-	-	-	-	-
سندات الملكية	-	-	-	-	-	-
سندات غير مدرجة	-	-	-	-	-	-
أذيات الذرية والقيم المماثلة	-	-	-	-	-	-
سندات أخرى للديون	-	-	-	-	-	-
سندات الملكية	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-	-	-

لاشئ

مستعقرات غير مجسدة و مجسدة

السندات	القيمة المحاسبية الخام	القيمة الحالية	قيمة التسديد	قيم مضافة غير معقدة	قيم ناقصة غير معقدة	المؤن
سندات المعاملة	-	-	-	-	-	-
أذيات الذرية والقيم المماثلة	-	-	-	-	-	-
سندات أخرى للديون	-	-	-	-	-	-
سندات الملكية	-	-	-	-	-	-
سندات التوظيف	-	-	-	-	-	-
أذيات الذرية والقيم المماثلة	-	-	-	-	-	-
سندات أخرى للديون	-	-	-	-	-	-
سندات الملكية	-	-	-	-	-	-
سندات الإستثمار	-	-	-	-	-	-
أذيات الذرية والقيم المماثلة	-	-	-	-	-	-
سندات أخرى للديون	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-	-	-

تفاصيل حول الأصول الأخرى

الأصول	30 يونيو 2021	31 دجنبر 2020
إقتناء أدوات إختيارية	-	-
عمليات مختلفة على السندات	-	-
مدينين مختلفين	35 242	36 702
المبالغ المستحقة لدولة	34 196	35 747
المبالغ المستحقة لهيئات الإحتياط	-	-
المبالغ المستحقة للمستخدمين	-	-
حسابات الرباء لخدمات غير بنكية	-	-
مدينين مختلفين آخرين	1 045	955
قيم وتوظفات مختلفة	212 496	198 346
حسابات التسوية	-	-
حسابات تسوية عمليات خارج الحصيلة	-	-
مقابل نتائج الصرف خارج الحصيلة	-	-
مقابل نتائج عائدات مسمدة من خارج الحصيلة	-	-
مقابل نتائج على سندات خارج الحصيلة	-	-
حسابات الفرق للعمولات والسندات	1 995	2 718
نتائج عائدات مسمدة من التغطية	170 726	171 387
أعباء موزعة على عدة سنوات	9 354	8 043
حسابات الربط ما بين المركز والفروع والوكالات بالمغرب	-	-
حسابات سيم الحصول عليها وأعباء متوقعة	30 082	15 859
عائدات تسوية أخرى	339	339
حقوق معقدة الأداء تهم عمليات مختلفة	-	-
المجموع	247 738	235 048

سندات المساهمات والتوظفات المماثلة

اسم الشركة المصدرة	القطاع	الاراسيل في الارسال (%)	المساهمة في الارسال (%)	نوع الارسال	القيمة المحاسبية العادية	مقتطع من البيانات المالية للشركة المصدرة		
						نسبة تاريخ نهاية السنة المالية	الوضعية الضريبية	النوع الضري
مارلون ليز ش.م.	القطاع المركزي	100 000	0,025%	25	25	2020/12/31	311 748	5 500
مجموع المساهمات				25	25		311 748	5 500
التوظفات المماثلة				25	25		311 748	5 500
المجموع العام				25	25		311 748	5 500

المساهمة في الشركات المرتبطة

اسم الشركة المصدرة	القطاع	الاراسيل في الارسال (%)	المساهمة في الارسال (%)	نوع الارسال	القيمة المحاسبية العادية	نسبة تاريخ نهاية السنة المالية	الوضعية الضريبية	النوع الضري
مارلون ليز ش.م.	القطاع المركزي	100 000	0,025%	25	25	2020/12/31	311 748	5 500
مجموع المساهمات				25	25		311 748	5 500
التوظفات المماثلة				25	25		311 748	5 500
المجموع العام				25	25		311 748	5 500

الحقوق التابعة

الحقوق التابعة	30 يونيو 2021		31 دجنبر 2020	
	المبلغ	المؤن	المبلغ	المؤن
حقوق تابعة لمؤسسات القرض والمماثلة	-	-	-	-
حقوق تابعة على الزبناء	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-

مستعقرات معقدة لقرض-الإيجار وللبراء بنية الشراء والبراء البسيط

النوع	مبلغ الخام بداية السنة	مبلغ الأبراء خلال السنة	مبلغ المصنوع خلال السنة أو الأستثمارات	مبلغ الخام نهاية السنة	الاستعدادات		المؤن	المبلغ الصافي نهاية السنة
					مخصصات مخصصات	مخصصات مخصصات		
مستعقرات معقدة لقرض الإيجار والبراء بنية الشراء	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض إيجار لمستعقرات غير مجسدة	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض إيجار آتت في طور الإيجار	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض إيجار آتت في طور التجهيز	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض إيجار آتت غير مكتمل بعد الفسخ	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض إيجار مستعقرات	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض إيجار في طور الإيجار	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض إيجار غير مكتمل بعد الفسخ	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار مستعقر	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار أعيدت تركيبه	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار غير مكتمل	-	-	-	-	-	-	-	-
حقوق معقدة الأداء	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات معقدة لبراء البسيط	18 280	-	18 280	18 280	123	15 377	-	2 903
آتت لبراء البسيط	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات لبراء البسيط	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار مستعقر سيتم تحصيله	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار أعيدت تركيبه	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار غير مكتمل	-	-	-	-	-	-	-	-
حقوق معقدة الأداء	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	18 280	-	18 280	18 280	123	15 377	-	2 903

30 يونيو 2021

المبلغ الخام بداية السنة	مبلغ الأبراء خلال السنة	مبلغ المصنوع خلال السنة أو الأستثمارات	مبلغ الخام نهاية السنة	الاستعدادات و / أو المؤن		المؤن	المبلغ الصافي نهاية السنة
				مخصصات مخصصات	مخصصات مخصصات		
21 033	-	21 033	21 033	99	20 521	-	21 033
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
21 033	-	21 033	21 033	99	20 521	-	21 033
-	-	-	-	-	-	-	-
124 240	31	124 271	124 271	1 585	76 429	-	124 240
69 323	-	69 323	69 323	776	26 859	-	69 323
7 229	-	7 229	7 229	-	-	-	7 229
61 194	-	61 194	61 194	765	26 300	-	61 194
900	-	900	900	11	559	-	900
27 806	31	27 837	27 837	301	26 169	-	27 806
7 876	-	7 876	7 876	25	7 551	-	7 876
949	-	949	949	7	938	-	949
17 718	31	17 749	17 749	269	16 415	-	17 718
1 264	-	1 264	1 264	-	-	-	1 264
-	-	-	-	-	-	-	-
17 291	-	17 291	17 291	359	15 884	-	17 291
9 820	-	9 820	9 820	150	7 518	-	9 820
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
5 545	-	5 545	5 545	69	3 645	-	5 545
2 344	-	2 344	2 344	14	2 152	-	2 344
1 931	-	1 931	1 931	67	1 720	-	1 931
المجموع	31	145 273	145 304	1 684	96 950	-	145 273

لاشئ

المرور من النتيجة المحاسبية الصافية إلى النتيجة الجانبية الصافية

العناوين	المبلغ	30 يونيو 2021 (بالآلاف الدراهم)
أ- النتيجة المحاسبية الصافية	177 335	177 335
الربح الصافي	177 335	-
الخسارة الضريبية	-	-
إ- إعادة الإدماجات الجانبية	113 986	113 986
1- الجارية	-	-
-	-	-
-	-	-
2- الغير الجارية	113 986	113 986
الضريبة على الشركات	104 381	104 381
المساهمة الإجتماعية للتضامن	9 605	9 605
-	-	-
-	-	-
-	-	-

III- التخفيضات الجانبية	المبلغ	30 يونيو 2021 (بالآلاف الدراهم)
1- الجارية	10 000	10 000
-	-	-
-	-	-
-	-	-
2- الغير الجارية	10 000	10 000
المساهمة في صندوق كوفيد 19	10 000	10 000
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-

المجموع	المبلغ	30 يونيو 2021 (بالآلاف الدراهم)
10 000	291 322	291 322
10 000	281 322	281 322
10 000	281 322	281 322

IV- النتيجة الجانبية الصافية	المبلغ	30 يونيو 2021 (بالآلاف الدراهم)
الربح الجانبي الخام (A)	281 322	281 322
الخسارة الجانبية الخام (B)	-	-
V- تحويلات العجز المنسوبة إلى (C) *	-	-
4-N السنة	-	-
3-N السنة	-	-
2-N السنة	-	-
1-N السنة	-	-

VI- النتيجة الجانبية الصافية	المبلغ	30 يونيو 2021 (بالآلاف الدراهم)
ربح جانبي صافي (C - A)	281 322	281 322
أو	-	-
عجز جانبي صافي (B)	-	-

VII- مجموع الاستخدامات المؤجلة جانبيا	المبلغ	30 يونيو 2021 (بالآلاف الدراهم)
VIII- مجموع العجز الجانبي الذي سيتم تحويله	281 322	281 322
السنة 4-N	-	-
السنة 3-N	-	-
السنة 2-N	-	-
السنة 1-N	-	-

(*) في حدود مبلغ الربح الجانبي الخام (A)

إحتساب النتيجة الجارية بعد الضرائب

أ- إحتساب النتيجة	المبلغ	30 يونيو 2021 (بالآلاف الدراهم)
النتيجة الجارية لحساب العائدات والأعباء	291 179	291 179
(+) إعادة الإدماج الجانبي للعمليات الجانبية	-	-
(-) الخصم الجانبي للعمليات الجارية	-	-
(=) النتيجة الجارية الخاضعة نظريا للضريبة	291 179	291 179
(-) الضريبة النظرية على النتيجة الجارية	107 736	107 736
(=) النتيجة الجارية بعد الضريبة	183 443	183 443

أ. بيانات حول النظام الجانبي والفوائد التي تمنحها قوانين الإستثمارات أو المقضيات القانونية الخاصة

تفاصيل الضريبة على القيمة المضافة

النوع	الرصيد عند بداية السنة (1)	العمليات المحاسبية للسنة (2)	التصريح بالضريبة على القيمة المضافة للسنة (3)	رصيد عند آخر السنة (4=3-2+1)	30 يونيو 2021 (بالآلاف الدراهم)
أ- الضريبة على القيمة المضافة التي يتم جمعها	14 686	84 848	85 754	13 780	13 780
ب- الضريبة على القيمة المضافة التي يتم إستردادها	15 942	22 531	35 789	2 684	2 684
على الأعباء	15 917	22 523	35 756	2 684	2 684
على المستعقرات	26	7	33	-	-
ج - الضريبة على القيمة المضافة الواجب أدائها أو فروض الضريبة على القيمة المضافة (أ-ب)	1257	62 317	49 965	11 095	11 095

توزيع الأسهم

أسماء المساهمين والشركاء الرئيسيين	عنوان	عدد السندات المحفوظ بها	حصة الأسهم بها	نسبة الحق في التصويت (%)	30 يونيو 2021 (بالآلاف الدراهم)
الدولة		100	100	100	1 000 000
المجموع		100	100	100	-

تخصيص النتائج خلال السنة

أ- مصدر النتائج المخصصة	المبلغ	ب- تخصيص النتائج	المبلغ	30 يونيو 2021 (بالآلاف الدراهم)
قرار مجلس الإدارة بتاريخ 2021/04/13	-	الإحتياطيات القانونية	-	-
تحويل من جديد	-	الأرباح	-	-
النتائج الصافية في انتظار تخصيص	243 762	تخصيصات أخرى	243 762	243 762
النتائج الصافية للسنة	-	-	-	-
الخصم من الأرباح	-	-	-	-
خصومات أخرى	-	-	-	-
المجموع أ	243 762	المجموع ب	243 762	243 762

النتائج وعناصر أخرى متعلقة بالثلاث سنوات الأخيرة

30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019	الأموال الذاتية والمماثلة
4 171 521	3 994 185	3 750 423	يتم خصمها - المبلغ المتماثل
320 837	622 712	550 146	يتم خصمها - المبلغ المتماثل
281 716	446 846	474 682	يتم خصمها - المبلغ المتماثل
104 381	203 085	182 917	يتم خصمها - المبلغ المتماثل
-	243 762	291 765	الأموال الذاتية والمماثلة الصافية
177 335	-	-	عمليات ونتاج السنة
-	-	-	عائدات صافيو بنكية
-	-	-	النتيجة قبل الضرائب
-	-	-	الضرائب على النتيجة
-	-	-	الأرباح الموزعة
-	-	-	النتائج غير الموزعة
-	-	-	(الموضوعة في الإحتياطيات أو في انتظار التخصيص)
-	-	-	النتيجة حسب السند (بالدرهم)
-	-	-	النتيجة الصافية حسب السهم أو الحصة
-	-	-	الربح الموزع حسب السهم أو الحصة
-	-	-	المستخدمين
-	-	-	مبلغ الرواتب الخام للسنة
-	-	-	متوسط عدد المستخدمين خلال السنة
22 615	39 695	38 563	
93	96	100	

تواريخ وأحداث مستقبلية

أ. تواريخ	30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2020
تاريخ الختم (1)	30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2020
تاريخ وضع البيانات المالية (2)	شنتبر 2021	شنتبر 2021

(1) تدبير في حالة تغير تاريخ ختم السنة المالية
(2) تدبير في حالة تجاوز التاريخ القانوني لثلاثة أشهر المتصوص عليه لإعداد البيانات المالية

أ. أحداث مستقبلية لآخر السنة غير مرتبطة بهذه السنة وتم التعرف عليها قبل الاعلان الخارجي الأول للبيانات المالية	تواريخ	بيان الأحداث
		إيجابية
		سلبية

عدد المستخدمين

عدد المستخدمين	30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2020
المستخدمين الذين يتقاضون رواتبهم	82	93
المستخدمين المزاويلين	82	93
المستخدمين مماثل لدوام كامل	82	93
المستخدمين الإداريين والتمثيين (مماثل لدوام كامل)	-	-
المستخدمين المخصصين لهام بنكية (مماثل لدوام كامل)	-	-
الأنظر (مماثل لدوام كامل)	84	85
المستخدمين (مماثل لدوام كامل)	8	8
من بينهم المستخدمين العاملين بالخارج	-	-

سندات وأصول أخرى يتم تدبيرها أو إيداعها

سندات	عدد الحسابات	المبالغ
30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2020

الشبكة

الشبكة	30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2020
شبابيك دائمة	-	-
شبابيك دورية	-	-
موزع أنوميكانيك للبنك شباك أنوميكانيك للبنك	-	-
فروع ووكالات بالخارج	-	-
ممثلات ومكاتب بالخارج	-	-

حسابات الربناء

حسابات الربناء	30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2020
الحسابات الجارية	-	-
حسابات الشيكات للغاربة للقاطنين بالخارج	-	-
حسابات شيكات أخرى	-	-
حسابات شراء الفوائبر	-	-
حسابات التوفير	-	-
حسابات لأجل	-	-
أذيات الصندوق	-	-
حسابات أخرى للإيداع	-	-

وضعية الحقوق المتعلقة بها في 2021/06/30 والمؤن المتعلقة بها في

القروض الكلاسيكية	الحقوق	المؤن	الحقوق	المؤن
ديون مشكوك فيها مسبقا	27 202	1 015	-	-
ديون مشكوك فيها	2 575	251	-	-
ديون معرضة للخطر	5 927	5 344	5 927	5 344
المجموع الفرعي 1	35 703	6 610	5 927	5 344
قروض وزارة التربية الوطنية	الحقوق	المؤن	الحقوق	المؤن
ديون مشكوك فيها مسبقا	-	-	-	-
ديون مشكوك فيها	-	-	-	-
ديون معرضة للخطر	1 254	212	1 253	212
المجموع الفرعي 2	1 254	212	1 253	212
المجموع العام	36 957	6 822	7 180	5 556

لانشىء

لانشىء

لانشىء

لانشىء

نظام التدبير الشامل للمخاطر

1. التدبير المندمج للمخاطر

1.1 مبادئ مراقبة وحكمة تدبير المخاطر

تركز حكمة تدبير المخاطر لدى صندوق التجهيز الجماعي على:

- الالتزام التام لمجلس الإدارة بإبلاغ الأولوية لتدبير المخاطر ؛
- الإنخراط القوي لكافة أطر المؤسسة في هذا المسلسل ؛
- مساطر ومسؤوليات محددة بوضوح داخل التنظيم ؛
- تخصيص الموارد المناسبة لتدبير المخاطر وتطوير التحسيس بالمخاطر لدى جميع الأطراف المعنية.

2.1 بنية وحكمة تدبير المخاطر

تتولى حكمة وتدبير المخاطر الهيئات المبينة على النحو التالي :

هيئة الإدارة

يرأس مجلس الإدارة رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية التي يتبناها لهذا الغرض.

ويضم بالإضافة إلى ذلك، الأعضاء التالي ذكرهم :

- ممثلان عن وزارة الداخلية ؛
- ممثلان عن وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ؛
- ممثل عن وزارة الصحة ؛
- ممثل عن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء ؛
- ممثل عن وزارة الطاقة والمعادن والبيئة ؛
- المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير ؛
- أعضاء يمثلون المنتخبين: 8 مستشارين جماعيين معينين من ضمن المستشارين الجماعيين الموجودين في لائحة أعدت لهذا الغرض.

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة إلى ذلك ومترين على الأقل في السنة.

يحضر مندوب الحكومة المعين لدى صندوق التجهيز الجماعي، طبقا للنصوص الجاري بها العمل، إجتماعات مجلس الإدارة بصفة استشارية.

لجنة التدقيق والمخاطر

تعمل لجنة التدقيق والمخاطر على مساعدة مجلس الإدارة، وذلك طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان.

تضم لجنة التدقيق والمخاطر بالإضافة إلى المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير بوصفه رئيسا :

- الوالي المفتش العام للإدارة الترابية (وزارة الداخلية) ؛
 - مدير الخزينة والمالية الخارجية (وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة).
- وتكمن مهمة لجنة التدقيق والمخاطر على الخصوص، في تقييم جودة نظام المراقبة الداخلية، ومدى تانسق آليات القياس والتتبع والتحكم في المخاطر.

هيئة التسيير

تقوم الإدارة العامة للصندوق بتقييم فعالية عمليات تدبير المخاطر ودراسة منتظمة للسياسات والإستراتيجيات والمبادرات الأساسية المتعلقة بتدبير المخاطر.

تعرض الإدارة العامة للصندوق على لجنة التدقيق والمخاطر المبنية عن مجلس الإدارة، الجواب الرئيسية للتطورات الكبرى لإستراتيجية تدبير المخاطر. تقدم لجنة التدقيق والمخاطر بشكل منتظم تقريرا حول أشغالها لمجلس الإدارة عقب كل إجتماع.

لجنة القرض

تعمل لجنة القرض على دراسة ومنح القروض طبقا للشروط المحددة من طرف مجلس الإدارة.

تضم لجنة القرض بالإضافة للمدير العام للصندوق بوصفه رئيسا :

- ممثلان معينان من طرف وزارة الداخلية ؛
- ممثلان معينان من طرف وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ؛
- ممثل معين من طرف صندوق الإيداع والتدبير.

وتجتمع لجنة القرض بدعوة من رئيها كلما دعت الحاجة إلى ذلك وعلى الأقل مرة في الشهر.

لجنة المخاطر الداخلية

تتكلف لجنة المخاطر الداخلية والتي يرأسها العامل، المدير العام للصندوق على الخصوص بما يلي:

- المصادقة على الإستراتيجية العامة لتدبير مخاطر الصندوق والتأكد من تفعيلها ؛
- المصادقة على المساطر الشكلية لتدبير المخاطر مع التحقق من مطابقتها للشروط القانونية ؛
- ضمان تتبع وتقييم آليات التنبؤ بالمخاطر الموضوعية من طرف الصندوق ؛
- الحرص على تفعيل توصيات لجنة التدقيق والمخاطر وكذا توصيات المتدخلين في المراقبة الخارجية في مجال التنبؤ بالمخاطر ؛
- دراسة المعلومات المتعلقة بتدبير المخاطر والتأكد من مصادقيتها قبل إرسالها إلى الأطراف المعنية.

لجنة مطابقة الأصول والخصوم ALCO

يرأس المدير العام للصندوق لجنة مطابقة الأصول والخصوم وتكمن إختصاصاتها في:

- إعداد وتفعيل سياسة تدبير أصول وخصوم البنك بمختلف مكوناتها (إعادة التمويل، التوظيف، التحويل، التغطية، مردودية الموارد الذاتية...) طبقا للتوجهات الإستراتيجية لمجلس الإدارة والمقتضيات التشريعية والتنظيمية ؛

• تقييم سياسة التسعيرة المطبقة على الزبناء ؛

• تحديد الحدود الضرورية لتأطير مخاطر معدل الفائدة والسيولة ؛

• الحرص على توازنات حصيلة البنك ؛

• تقييم الأثر على الوضعية المالية للبنك لإطلاق منتوجات جديدة أو أي نشاط جديد تتضمن مخاطر تتعلق بمعدل الفائدة أو السيولة ؛

• تتبع نوعية مخاطر البنك (مخاطر السيولة، معدل الفائدة، الصرف) على ضوء الحدود الداخلية والقانونية المحددة من طرف البنك ؛

• المصادقة على الاتفاقيات وطرق تحديد معدلات الفائدة.

مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة

تتولى مديريةية المخاطر والمراقبة المستمرة، على الخصوص، مهمة الحرص على مصادقية وسلامة العمليات المنجزة من طرف الصندوق وكذا تفعيل عمليات فعالة لقياس والتحكم ومراقبة المخاطر.

التدقيق الداخلي

تتكلف وحدة التدقيق الداخلي بعمليات المراقبة المتعلقة بالتنظيم والمساطر وتسيير الصندوق.

وتحرص هذه الوحدة على إنجاز مهام المراقبة وكذا إعداد وتبني إجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر.

كما تتكلف هذه الوحدة بتقديم المساعدة الضرورية للمتدخلين في المراقبة الخارجية وتبني تفعيل توصياتهم.

وظيفة المطابقة

تتكلف وظيفة المطابقة بتبني مدى مطابقة عمليات وإجراءات الصندوق مع المقتضيات القانونية والتنظيمية المطبقة في الصندوق.

كما تتكلف بتفعيل وتبني مدونة الأخلاقيات المطبقة على مستخدمي الصندوق.

2. التعرض للمخاطر

تتعلق المخاطر المرتبطة بأنشطة صندوق التجهيز الجماعي بما يلي:

مخاطر القرض : خطر عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

مخاطر السيولة : خطر عدم قدرة الصندوق لتلبية طلبات السيولة والوفاء بالتزاماته عند إستحقاقها. يمكن حدوث طلبات سيولة حينما يصبح الدين مستحقا وكذا على إثر إنفاق قرض.

مخاطر معدلات الفائدة : يمكن أن تنجم مخاطر معدلات الفائدة عن آثار تقلبات معدلات الفائدة على هوامش الصندوق ومداخله وقيمه الإقتصادية.

مخاطر عمالية: مخاطر خسارات ناجمة عن قصور، أو فشل مرتبب بالمساطر، أو الموارد البشرية، أو الأنظمة الداخلية أو أحداث خارجية.

مخاطر عدم المطابقة : تتعلق بمخاطر تعرض المؤسسة لمخاطر السمعة، وخسارات مالية او عقوبات بسبب عدم تطبيق المقتضيات القانونية والتنظيمية، والمعايير والممارسات المطبقة على أنشطتها، أو قواعد السلوك.

مخاطر الصرف : تنجم عن تقلبات معدلات الصرف.

1.2 مخاطر القرض

يتعرض صندوق التجهيز الجماعي لمخاطر القرض بسبب نشاط منح القروض.

السياسة العامة للقروض

يشترط الصندوق على زبائنه بذل مجهود للتمويل الذاتي لا يقل عن 20% من كلفة الإستثمار، ما عدا في حالات إستثنائية مبررة وموافق عليها من طرف لجنة القرض.

وتكون معدلات الفائدة المطبقة إما ثابتة أو قابلة للمراجعة.

يتم تسديد قروض الصندوق بواسطة دفعات سنوية تتكون من رأس المال والفوائد.

إتخاذ القرار

تتولى مديريةية المخاطر والمراقبة المستمرة الموافقة على المشروع المراد تمويله، وتعمد إلى تقييم مستوى الخطر المحدق نتيجة منح قرض جديد ومدى قدرة الزبون على تنفيذ مشروعه.

تقرر لجنة القرض منح القرض، ويتم الترخيص به من خلال قرار مشترك موقع من طرف وزير الداخلية ووزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

عملية تدبير مخاطر القرض

فور توصله بطلب تمويل مشروع، وبحسب حجمه، يقوم قطب العمليات بتقييم المشروع وتحليل النوعية المالية للزبون.

يرتكز تقييم المشروع موضوع التمويل على معرفة دقيقة للزبون وطبيعة الإستثمار وتركيبته المالية.

يتم تحليل الوضعية المالية للزبون معطيات تنفيذ ميزانيات الثلاث سنوات الأخيرة، والميزانيات المصادق عليها، وكذا معطيات الميزانية التوقعية للسنة الجارية.

في المرحلة الأولى، يتم تحليل هذه المعطيات بصفة رجعية من أجل تحديد منحى تطور أهم فقرات ميزانيات الجماعة الترابية.

وبناء على هذه الإتجاهات، يتم في المرحلة الثانية، تحليل مستقبلي لقياس تطور القدرات الإقتراضية للجماعة الترابية.

ويتضمن إحسنا قدرة الإقتراض المبادئ التالية:

• قدرة الجماعة على التسديد حسب مستوى الإذخار الذي تم إستخلاصه ؛

• لا يجب أن يتجاوز الإذخار الأقصى القابل للتحويل إلى أقساط سنوية 80% من الإذخار الخام ؛

• لا يجب أن يتجاوز المعدل الأقصى للمديونية 40% إلا في حالة إستثناء صريح لمجلس الإدارة.

قبل الموافقة على أي قرض، تتولى مديريةية المخاطر والمراقبة المستمرة تقييم مستوى المخاطر التي قد تنجم عن منح قرض جديد بناء على :

• تحليل محتوى ملف الزبون : معطيات عامة وقانونية ومعطيات مالية وتقنية.

• تحليل الوضعية المالية بشكل رجعي ومستقبلي للزبون، مما يمكن من تحديد النوعية المالية الحقيقية، والوقوف على مختلف معايير المديونية والملاءة وكذا القدرة على توفير التمويل الذاتي.

• تقييم نوعية الزبون بناء على تاريخ تسديد القروض الممنوحة ووضعية الحقوق المتعلقة الأداء تجاه الصندوق.

• وضع تقييم للمشروع بناء على معايير تقنية حسب نوعية المشاريع والمقبولة من طرف الجميع.

• القرار بضرورة تقديم ضمانات للحصول على القرض، واقتراح تدابير تصحيحية للمخاطر المزمع إتخاذها.

الشروط العامة لمنح القروض

على غرار الديون الأخرى للجماعات الترابية، تراقب الأقساط السنوية لقروض الصندوق، للإزامية القانونية لإدراجها في ميزانياتها.

وتنص عقود قروض الصندوق على ما يلي:

• بند يتم بموجبه تعليق السحوبات في حالة تدهور الوضعية المالية للمقرض ؛

• بند يتم بموجبه تعليق السحوبات في حالة تأخير في الأداء يفوق 30 يوما.

نوعية الملاءة

في مئتم يونيو 2021 :

بلغت المخاطر الصافية المرجحة التي تحملها الصندوق 6 842 388 ألف درهم، وتكونت بنسبة 85% من مخاطر القرض، و 15% من المخاطر العمالية.

وفي إطار المتطلبات الإحترازية، بلغ معدل الملاءة 75,51%، فيما بلغ معدل TIERONE 60,89%، ليعكس بذلك المستوى الجيد للملاءة المؤسسة.

تحليل حقبة القروض

بلغت الحقوق على الزبناء، والتي تشكل 99,79% من الإلتزامات لفائدة الجماعات الترابية 25 161 842 ألف درهم في 30 يونيو 2021. وبلغت إلتزامات تمويل الصندوق لفائدة الزبائن في 30 يونيو 2021 ما قدره 6 136 552 ألف درهم.

تحليل وضعية الإلتزامات خارج الحصيلة التي تم حصرها في 30 يونيو 2021، تشير إلى أن 66,1% من الحجم الإجمالي، تهم قروضا جديدة تم الإلتزام بها منذ أقل من 3 سنوات.

مؤن، وسياسة المؤن، وتغطية مخاطر القرض

تتولى مديريةية المحاسبة والإجراء، مهمة تصنيف وإحداث مؤن للحقوق المتعلقة الأداء.

يتم ترجيح الحقوق على الجماعات الترابية، بنسبة 20%.

تتطابق سياسة تصنيف وإحداث المؤن مع مقتضيات دورية بنك المغرب رقم 19/G/2002.

معامل تقسيم المخاطر

يحرص الصندوق باستمرار على إحترام النسبة الأقصى 20% ما بين مجموع المخاطر تجاه نفس الزبون وأمواله الذاتية.

في إطار دراستها لطلبات التمويل، تحرص الوحدات العمالية وكذا مديريةية المخاطر والمراقبة المستمرة، على إحترام معامل تقسيم المخاطر والذي تتم متابعته أيضا من طرف مديريةية المحاسبة والإجراء.

بلغ معامل تقسيم المخاطر في 30 يونيو 2021، حسب مقتضيات الدورية الجديدة لبنك المغرب رقم 08/G/2012 (التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2013) نسبة 12,35%، حيث ظل تحت العتبة القانونية المحددة من طرف بنك المغرب.

وتطبيقاً للدورية التوجيهية رقم 02/G/2010 لبنك المغرب المتعلقة بممارسة اختبارات الضغط وبغية تعزيز أدوات قياس وتقييم مخاطر القرض، أنجزت اختبارات الضغط لتقييم درجة أهية الصندوق لمواجهة هذه المخاطر.

وقد أسفرت نتائج اختبارات الضغط الأدنى، حسب الدورية التوجيهية والتي تضمنت تغييرات هامة في تركيبة حقبة الصندوق، عن قدرة هذا الأخير على الصمود تجاه مخاطر القرض. ويقدم الصندوق في جميع الحالات معدل ملاءة يفوق العتبة القانونية لبنك المغرب ونسبة للحقوق المتعلقة الأداء لا تتجاوز 1%.

2.2 تدبير الأصول والخصوم

المسؤولون عن تدبير الأصول والخصوم

تتكلف المديرية المالية بتدبير الأصول والخصوم.

تتكلف لجنة مطابقة الأصول والخصوم **ALCO** بالتبضع العرضي والجماعي للمخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة ودراسة القرارات التي لها آثار على تدبير الأصول والخصوم.

تدبير الأصول والخصوم

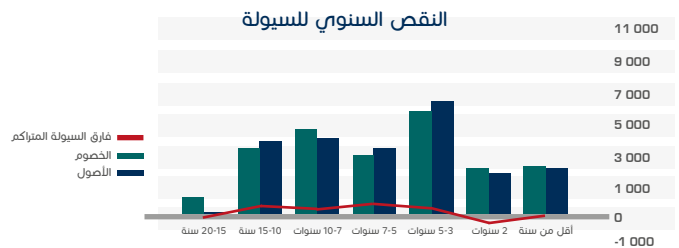
يتوفر البنك على نظام يمكنه من تغطية مصادر المخاطر الأساسية المتعلقة بمعدلات الفائدة، والسيولة والصرف.

مخاطر السيولة

يقوم البنك بتصفية ثابتة لسيولة مواقع الأصول والخصوم منبثقة عن الحقبة البنكية وموزعة على الأشطر القانونية للنح.

« التعرض في 30 يونيو 2021

يوضح الرسم البياني النقص السنوي للسيولة في 30 يونيو 2021 على النحو التالي :



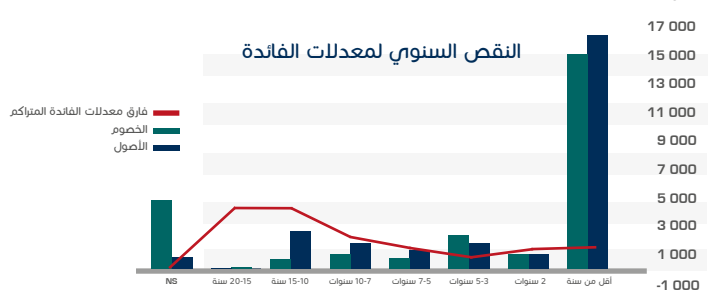
مخاطر معدلات الفائدة

يقوم البنك بتصفية ثابتة لمعدلات الفائدة بمواقع الأصول والخصوم وخارج الحصيلة منبثقة عن الحقبة البنكية وموزعة على الأشطر القانونية للنح.

تتوزع البنود ذات الفائدة المتغيرة حسب الفترة الزمنية إلى غاية تاريخ مراجعتها، أما بالنسبة للبنود ذات الفائدة الثابتة فتتوزع حسب المدة المتبقية.

« التعرض في 30 يونيو 2021

يوضح الرسم البياني النقص السنوي لمعدلات الفائدة في 30 يونيو 2021 على النحو التالي :



يقوم الصندوق باختبارات الضغط القانونية لصدقات معدلات الفائدة لتقييم مدى تعرضه لمخاطر معدلات الفائدة المرتبطة بالحقبة البنكية حسب ستة سناريوهات :

حساسية الهامش الصافي للفائدة :

- الانتقال المتوازي لمنحنى معدلات الفائدة نحو الارتفاع.

- الانتقال المتوازي لمنحنى معدلات الفائدة نحو الإنخفاض.

حساسية القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية

- الانتقال المتوازي لمنحنى معدلات الفائدة نحو الارتفاع.

- الانتقال المتوازي لمنحنى معدلات الفائدة نحو الإنخفاض.

- تغير معدلات الفائدة على المدى القصير نحو الارتفاع.

- تغير معدلات الفائدة على المدى القصير نحو الإنخفاض.

- تسطيح منحني معدلات الفائدة.

- إنحدار منحني معدلات الفائدة.

مخاطر الصرف

يتم تحمل تغطية مخاطر الصرف المتعلقة بأغلبية الإقتراضات الخارجية المعينة من طرف الصندوق خلال التسعينات من طرف الدولة (وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة / مديرية الخزينة والمالية الخارجية) مقابل عمولات، في إطار نظام خاص بكل خط اعتماد. من جهة أخرى، وعند قيامه بسحبين خلال سنة 2019 على خط إعتقاد مبرم سنة 2018 لدى منح أموال أجنبي، وضع الصندوق تغطية كاملة وشاملة ضد مخاطر الصرف، جعلته في منأى تام عن هذا الخطر.

3.2 المخاطر التشغيلية

التنظيم والحكامه

خلال السنوات الأخيرة، وطبقاً لمقتضيات بنك المغرب ومبادئ الحكامة الجيدة، وضع الصندوق نظام مراقبة داخلية متطور يمكن من:

• التأكد من مصداقية ونزاهة المعلومات المالية والمحاسبية التي يصدرها ؛

• التأكد من أن العمليات تتم طبقاً للقوانين الجاري بها العمل ووفق التوجهات والنظم المحددة من طرف هيئة التسيير وهيئة الإدارة ؛

• التنبؤ والتحكم في المخاطر المتعلقة بنشاطه من خلال مساطر محددة ومراقبة بانتظام.

تشرف المديرية العامة على نظام تدبير المخاطر التشغيلية وتحرض على تتبع الإجراءات المتخذة لتعزيزه.

تتولى لجنة المخاطر الداخلية المصادقة على سياسة تدبير المخاطر التشغيلية واستراتيجية إستمرارية النشاط وتدبير الأزمات.

الإطار العام

إنخذ الصندوق عدة تدابير لتعزيز نظام المراقبة الداخلية ووضع الدعامة اللازمة لبناء نظام تدبير المخاطر التشغيلية قوي ودائم يواكب أفضل الممارسات ويتطابق مع المتطلبات القانونية :

« آلية تفويض التوقيعات

وضع الصندوق آلية متطورة لتفويض التوقيعات مبنية على تحديد دقيق للسלט وترسيم واضح لحدود المسؤوليات. وتستجيب هذه الآلية للمبادئ التالية:

- جعل مبدأ التفويض ضروري لكل العمليات المتعلقة بحسابات الصندوق أو عناصر أخرى من أصوله ؛
- الفصل بين المبادرة والتنفيذ من جهة، والمراقبة من جهة أخرى ؛
- إعتناء التعويض بشكل منتظم في حالة غياب أو تعذر شخص لضمان إستمرارية الخدمة.

« دليل المساطر العامة

يتوفر الصندوق على دليل المساطر العامة يغطي جميع الوظائف لمجالات القيادة والمهنة والدعم. وقد تم إعداد الخريطة العامة للعمليات والمساطر وفق متطلبات معيار الجودة **ISO 9001 V2008**.

من جهة أخرى، مكن إدماج آلية نمذجة **MEGA process** من الحصول على مرجع وحيد للمساطر مهيكلاً وسهلاً للولوج لجميع مستخدمي الصندوق عبر مواقع الأنترانت. ويخضع هذا المرجع لصيانة متطورة ومنتظمة.

« دليل المساطر والتنظيم المحاسباتي

يتوفر الصندوق على دليل للمساطر والتنظيم المحاسباتي يمكن من التأكد من :

- أن جميع العمليات المنجزة من طرف الصندوق تتم ترجمتها بكل نزاهة إلى تسجيلات محاسبية ؛
- أن جميع التسجيلات مطابقة للخخطط المحاسباتي لمؤسسات الإئتمان والقوانين المعمول بها ؛
- أن جميع المعلومات المالية والمحاسبية التي يتم نشرها داخليا وخارجيا متوقفة بها وكاملة ومفهومة من طرف مستخدميها.

« دليل المراقبة الداخلية

طبقاً للقوانين الجاري بها العمل ولأفضل الممارسات، يتوفر الصندوق على دليل للمراقبة الداخلية يمكنه من السير على إلتظام وحسن تطبيق المساطر الموضوعية وإلى إضفاء الطابع الرسمي لنقط المراقبة.

« مخطط إستمرارية النشاط

يتوفر الصندوق، طبقاً لمقتضيات الدورية رقم 4/W/2014 والتوجيه رقم 47/G/2007 لبنك المغرب، على مخطط إستمرارية النشاط مصادق عليه من طرف مجلس الإدارة، يمكنه، حسب عدد سناريوهات للأزمات، من ضمان التسيير في وضع متدهور ومواصلة النشاط.

تفعيل مخطط إستمرارية نشاط الصندوق يهم على الخصوص وضع :

- أنظمة مواصلة نظام المعلومات ؛
- أنظمة مواصلة اللوجستيك ؛
- أنظمة مواصلة الموارد البشرية ؛
- أنظمة مواصلة العمليات.

ولضمان الحفاظ العمليتين للأنظمة الموضوعية فإن المجموعة الوثائقية لمخطط إستمرارية النشاط (الدراسة النقدية، إستراتيجية الإستمرارية، المساطر، مخطط التواصل...) يتم تحيينها بانتظام، كما يتم حاليا إعداد مخطط للصيانة وتعزيز مخطط إستمرارية نشاط الصندوق.

إطلاق مخطط إستمرارية النشاط في أعقاب الأزمة الوبائية

بمجرد الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد 19، أطلق الصندوق، بتاريخ 2 مارس 2020، مخطط إستمرارية النشاط لإدارة الأزمة الصحية كوفيد 19، وعمد إلى تفعيل أشغال لجنة إدارة الأزمات، بهدف أولوي يتمثل في ضمان السلامة الصحية لمستخدمي الصندوق، مع الحفاظ على إستمرارية نشاط البنك، وتتمحور المهام الرئيسية للجنة إدارة الأزمات حول :

• تحديد إستراتيجية مواصلة المسلسلات التشغيلية والبنكية ؛

• تحديد إستراتيجية التواصل ؛

• الحرص الدائم خصوصاً فيما يتعلق بمقتضيات دوريات وبلغات السلطات العمومية.

ولضمان السلامة الصحية للمستخدمين، عمد الصندوق، إعتباراً من بداية مارس 2020، إلى تطبيق تدابير الوقاية الصحية وفقاً لمخططات تدبير مخاطر الائحة المحددة مسبقاً على مستوى مجموعة وثائق مخطط إستمرارية النشاط وتوافقاً مع التوصيات الصادرة عن السلطات العمومية، ولا سيما من طرف وزارة الصحة، مع الأخذ بعين الإعتبار تطور السياق الصحي المرتبط بكوفيد 19 (إعتناء التدابير الوقائية من قبل المستخدمين، وإعتناء تدابير تقييدية مرتبطة بالإجتامعات والتنقل، واللجوء إلى تقنيات الفيديو للتواصل والتبادل بين المستخدمين والشركاء والزبناء، والإزامية إزداء الكمادات...).

كما إعتد الصندوق، العمل عن بعد مع تناوب العمل الحضوري والعمل عن بعد، مع توظيف آلية لتنظيم الودجات تقضي بتقليص عدد المستخدمين والعمل بالتناوب وعن بعد. كما تم إتخاذ تدابير التأمين المتعلقة بالعمل عن بعد، وفقاً لتوصيات المديرية العامة لتأمين الأنظمة المعلوماتية (DGSSI).

من جهة أخرى، عمد الصندوق إلى المراقبة الدائمة لتطور الوضع الصحي والإجراءات الوقائية الصادرة عن السلطات العمومية، وفي هذا السياق، وتماشياً مع التدابير الجماعية التي تمت ملاحظتها بشكل عام، والجهود المبذولة منذ بداية الجائحة، والحفاظ على المكتسبات التي حققها المملكة في هذا المجال، قام الصندوق بحملة للتوعية وتذكير مستخدميه، بضرورة الحرص الصارم على التدابير الوقائية ضد كوفيد 19 التي دعت إليها السلطات الصحية الوطنية، والمتعلقة بإرتداء الكمامة بشكل صحيح والنظافة وإجتراء التباعد الإجتماعي وتجنب التجمعات غير الضرورية، لا سيما في المكاتب، والممرات والفضاءات المشتركة الأخرى.

تدبير المخاطر التشغيلية

يتوفر الصندوق على خارطة للمخاطر التشغيلية والتي تمت إعادة بنائها سنة 2010 بناء على تصنيف «Bâle 2» والتي يتم تحيينها سنوياً. وتغطي هذه الخارطة العمليات المتعلقة بمجالات القرض، والدعم، وأنظمة المعلومات، وتمكن من إستهداف العمليات التي تتطلب عناية خاصة أو مركزة.

ويمكن نظام تدبير المخاطر التشغيلية، الذي يعتمده الصندوق في إطار إصلاح «Bâle 2»، وتطبيقاً لتوجيه بنك المغرب رقم 29/G/2007، من تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية وكذا تتبع مخططات العمل التي تم حصرها والتي تهم المخاطر الكبرى المحددة. وقد تم إتمام هذا النظام سنة 2011 بقاعدة لجمع الحوادث التي تتيح رؤية موضوعية للمخاطر المحددة وإعادة تقييم هذه المخاطر بواسطة نتائج جمع الحوادث التشغيلية، وقد أصبح نظام تدبير المخاطر التشغيلية يعمل كلياً بشكل أوتوماتيكي بفضل استعمال تطبيق نظام معلوماتي يمكن من:

- تحديد وتقييم وتتبع المخاطر التشغيلية من خلال خارطة المخاطر.
- التوفيق بين خارطة المخاطر ودليل المساطر العامة.
- تتبع مخططات العمل التي تم حصرها والتي تهم المخاطر الكبرى المحددة.
- جمع الحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية.

التنظيم

على المستوى التنظيمي، تتولى مديريةية المخاطر والمراقبة المستمرة، قيادة نظام تدبير المخاطر التشغيلية، بناء على مراسلين للمخاطر التشغيلية على مستوى وحدات المهنة والدعم.

ويتكلف هؤلاء المراسلون برقع الحوادث التشغيلية وتحليل قاعدة جمع هذه الحوادث وتفعيل مخططات عمل لتغطية المخاطر الكبرى.

ولهذه الغاية، تم إعداد مسطرة لجمع ورقع الحوادث التشغيلية وكذلك بطاقة الإعلان ووقوع أحداث عملية وضعت رهن إشارة المراسلين لدعم منهجية جمع ورقع الحوادث.

وتتكلف لجنة المخاطر الداخلية بحكامه المخاطر التشغيلية.

تغطية المخاطر التشغيلية

طبقاً للمقتضيات القانونية المتعلقة بالمتطلبات الأدنى من الأموال الذاتية، يقوم الصندوق منذ دجنبر 2011، بتغطية المخاطر التشغيلية.

يتم إحتساب متطلبات الأموال الذاتية لتغطية المخاطر التشغيلية حسب مقارنة "مؤشر القاعدة" أي ما يعادل 15% من متوسط الناتج الصافي البنكي للثلاث سنوات الأخيرة.

4.2 مخاطر عدم المطابقة

طبقاً للتوجيه رقم 49/G/2007 لبنك المغرب، المتعلق بوظيفة المطابقة بتاريخ 31 غشت 2007، أصبح الصندوق يتوفر على سياسة وميثاق للمطابقة .

Deloitte.

Deloitte Audit
Bd Sidi Mohammed Benabdellah
Bâtiment C - Tour Ivoire 3 - 3ème étage
La Marina - Casablanca

mazars

101, Bd Abdelmoumen
20360 Casablanca
Maroc

Tel : +212 522 423 423
Fax : +212 522 423 400

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL

**ATTESTATION D'EXAMEN LIMITE DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
SUR LA SITUATION INTERMEDIAIRE DES COMPTS SOCIAUX**

PERIODE DU 1^{er} JANVIER AU 30 JUIN 2021

En application des dispositions du Dahir portant loi n°1-93-212 du 21 septembre 1993, tel que modifié et complété, nous avons procédé à un examen limité de la situation intermédiaire du Fonds d'Equipelement Communal comprenant le bilan, le compte de produits et charges, l'état des soldes de gestion, le tableau des flux de trésorerie et les états des informations complémentaires (ETIC) relatifs à la période du 1^{er} janvier au 30 juin 2021. Cette situation intermédiaire qui fait ressortir un montant de capitaux propres et assimilés totalisant KMAD 5.171.521, dont un bénéfice net de KMAD 177.335, relève de la responsabilité des organes de gestion de l'émetteur. Cette situation intermédiaire a été établie dans un contexte évolutif de la crise sanitaire de l'épidémie de Covid-19, sur la base des éléments disponibles à cette date.

Nous avons effectué notre mission selon les normes de la profession au Maroc relatives aux missions d'examen limité. Ces normes requièrent que l'examen limité soit planifié et réalisé en vue d'obtenir une assurance modérée que la situation intermédiaire ne comporte pas d'anomalie significative. Un examen limité comporte essentiellement des entretiens avec le personnel de la société et des vérifications analytiques appliquées aux données financières ; il fournit donc un niveau d'assurance moins élevé qu'un audit. Nous n'avons pas effectué un audit et, en conséquence, nous n'exprimons donc pas d'opinion d'audit.

Sur la base de notre examen limité, nous n'avons pas relevé de faits qui nous laissent penser que la situation intermédiaire, ci-jointe, ne donne pas une image fidèle du résultat des opérations du semestre écoulé ainsi que de la situation financière et du patrimoine du Fonds d'Equipelement Communal établis au 30 juin 2021, conformément au référentiel comptable admis au Maroc.

Casablanca, le 28 septembre 2021

Les Commissaires aux Comptes

Deloitte Audit


Deloitte Audit
Bd Sidi Mohammed Benabdellah
Bâtiment C - Tour Ivoire 3 - La Marina
Casablanca
Tel: 0533 22 40 35 / 05 33 42 41 44
Fax: 05 33 22 40 36 / 05 33 42 41 44

Hicham Belemqadem
Associé

Mazars Audit et Conseil


MAZARS AUDIT ET CONSEIL
101 Boulevard Abdelmoumen
20360 Casablanca
Tel: 05 22 42 34 25
Fax: 05 22 42 34 00

Taha Ferdaous
Associé

